

البيئة و التنمية

(مشاكل بيئية.. أولويات وطنية.. حلول مجتمعية)

Tuesday 1 November 2005 No (22)

ملحق شهري يصدر عن مركز العمل التنموي - معاً

الثلاثاء ١ تشرين ثاني ٢٠٠٥ العدد (٢٢)

ملف العدد: «استعمالات الأرضي: مشاكل وحلول»



وديان غزة تعاني
من التعديات
وبحرغزة يواجهه
التلوث والتدمير
ص (٢)

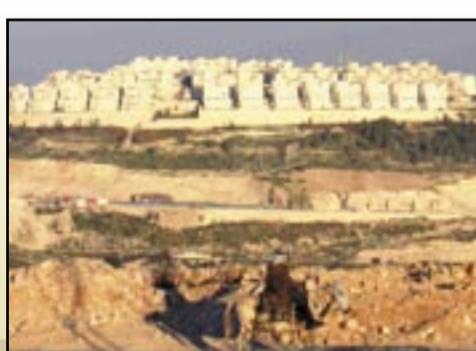


الفقر... وغياب
القانون يدمران
أحراش جنين
ص (٥)



الكتل الاسمنتية
في محافظة الخليل
تواصل الزحف والأراضي
الخضراء تتلاشى
ص (٧)

بحث جديد لمهد الابحاث التطبيقية (أريج):
مساحة المستعمرات
الإسرائيلية الكلية ستزيد
عام ٢٠٢٠ بمقدار أربع مرات
أكثر مما كانت عليه العام ١٩٨٩
ص (٨)



قصة تسمم ٨ أطفال

Palestinian National Authority Ministry of Health			
السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة الصحة			
DISCHARGE NOTE			
Patient's Name: حسن الخطيب	Govt. Hospital: PH	Department: DCI	File No.: 1025
Attending Physician: د. محمد عصافرة	Date of Admission: 25/10/05	Date of Discharge: 1/11/05	
Final Diagnosis: <i>organophosphate poisoning</i>			
Operation: <i>Conservative Thorac IVC</i> <i>Peritoneal, Abdominal, oesophageal</i> <i>Drainage</i>			
Significant Laboratory and X-ray Findings: <i>WBC 5.4, RBC 251, Hb 12.2, platelets 92,000</i> <i>CR 180, SGOT 54.5, SGPT 24.2</i> <i>Alb 2.6 g/dl, Urea 153, Cr 444</i> <i>PT 7.9 s, INR 2.2, D-dimers 202.2 ng/ml</i>			
Recommendations and Treatment:			
Doctor's signature: 262-43			

في
قرية دورا
القمع
طرح
تساؤلات
مثيرة
ص (٦)



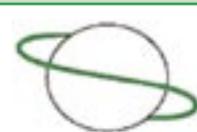
هل نحن
مستعدون
لماجحة انفلونزا الطيور؟ ص (١١)



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



مرفق البيئة العالمية
برنامج المنح الصغيرة



مركز العمل التنموي . معاً



لضمان أمننا الغذائي وتجنب المخاطرة:

منبر

البيئة والتنمية

جورج كرم

بالرغم من حقيقة أن الأرض الزراعية أثدر وأغلق عناصر رأس المال الوطني الفلسطيني، وبالتالي فإن الحفاظ عليها وتنميتها أمانة يتحملاها الجيل الحالي المسؤول أمام الأجيال القادمة والتاريخ، إلا أن التناقض الماساوي في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، والتي لا تملك سوى اقتصاد هش واستهلاكي، يمكن في تنايم قطاع الخدمات.

يضاف إلى ذلك أن مساحات الأرضية المزروعة تتلاطم باستمرار، ليس فقط بسبب المصادرات والتهويد والنهب الصهيوني للبيار وارتفاع أسعار مستلزمات الزراعة، بل أيضاً بسبب موقف وسياسات وسلوكيات فلسطينية غير جذرية تجاه الأرض وإنما الغذاء، إكمال مساحات واسعة من الأرض الصالحة للزراعة، وعدم منح الزراعة والإنتاج الزراعي الأولوية في التخطيط والتنفيذ. فضلاً عن التوسيع العماني وتقييد ملكية الأرض الزراعية. وبالتالي، هجر العديد من المزارعين الزراعيين، فأصبحوا عاطلين عن العمل أو أجيادين في سوق العمل الإسرائيلي أو الفلسطيني عاماً، أو في المستعمرات الإسرائيلية خاصة.

وبالمقابل، فإن المستوطنين الصهاينة يشكلون عاماً، ومستوطني الغور بشكل خاص، لم يتوقفوا عن التوسيع في المناطق الواقعة في وحراة وحراثة وزراعة المزيد من الأرض التي يسيطران عليها والتي لم يزعزاها الإسرائييون سابقاً.

ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا، إلى أن ضعف قدرة القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) على امتلاص قوة العمل المحلية، يؤدي إلى تضخم السلطة لجهاز خدمات البيروقراطي الذي يلحق بالسلطة قوة العمل المتداولة من هذا الجهاز. لهذا، وبخلاف من التمويل الفعلى للتنمية الإنتاجية، فإن جزءاً كبيراً من "المعونات" المقدمة للسلطة ينبع على تمويل النفقات الجارية (و غالبيتها رواتب) للجهاز البيروقراطي والأداري الحكومي المتضخم، فضلاً عن تغطية بعض العجز الجاري في الموازنة.

الشعور بالنقص

الحقيقة أن قيمة العمل الزراعي، بل والعمل اليدوي بشكل عام، منخفضة ليس فقط في عملية خريجي الجامعات من الجامعات من أهل المدن، بل أيضاً خريجي الجامعات الريفيين، لدرجة أن العديد من أصحاب الشهادات الذين لم يحالفهم الخط بالتحول إلى "أبناء ذوات" يفضل العيش في فراغ بعيداً عن حقولها التاريخية والسياسية والوطنية في أرضنا.

على محیطه الاجتماعي والعائلي ينفق من شقاء والده، بل ويفضل أحباباً متوجهة إلى سوق العمل الإسرائيلي أو

من أجهزة الأمان الإسرائيلية، على أن يعمل في الأرض.

وفي روريته، فيصل لها ويجعلها إلى قيمة اجتماعية وبيئية.

الحقيقة أن قيمة العمل الزراعي، بل والعمل اليدوي في الأرض بقرية، فيصل لها ويجعلها إلى قيمة اجتماعية وبيئية.

لقد حاولت الاحتلالات المتعاقبة في فلسطين أن تؤثر سلباً على توجه شبابنا نحو العمل الانتاجي الجاد،

وقدراتهم وطاقاتهم. وبالتالي، ضعف شعور العديد من شبابنا وخريجيها بقيمة الانتاج الزراعي، فضلاً عن انعدام

الشعور بقيمة الوقت فلا يفرط به.

والسؤال الجوهرى المطروح هو: لا يمكن في مطالبتنا

الإسرائيلى وابتلاع الاهانات والاحتقار من مشغله

العمل الإسرائيلي وابتلاع الاهانات والاحتقار من مشغله

لمناسبة يوم البيئة العربية:

الاستخدام البيئي المتداخل والمتنوع للأراضي

الإنتاجية الزراعية والصناعية الوطنية الشعبية المتحورة داخلية في السوق المحلي، والتي تنتج الاحتياجات الأساسية للشارع الشعبي، وبالتالي تحررنا من التحكم الصهيوني في عملية طعامنا وتوجيعنا، وذلك من خلال إطلاق العنان للحريات والمبادرات الشعبية المعتمدة على الذات والمشاريع الإنتاجية العامة، والتكامل القطاعي، والنشاطات الزراعية غير الرسمية التي تتميز بالتنوع الإنتاجي والتي توفر الأمان الغذائي للناس.

وفي المحصلة، يعني اقتصاد المقاومة تشجيع اقتصاد الإنتاج والادخار بدلاً لثقافة الاستهلاك.

وتنمية ثقافة الإنتاج والادخار بدلاً لثقافة الاستهلاك والاحراق. إن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني نجح (عبر الانتفاقات السياسية المفروضة قسراً على شعبنا) في عزلنا بالضفة والقطاع، في أربيل من الجزر المتشرقة والمنعزلة عن بعضها البعض والمحاصرة بأكثر من ١٥٠ مستعمرة وطريق التفاقي، بحيث لا يمكن التنقل بين هذه الجزر إلا بإذن من الاحتلال، بمعنى لا يوجد أي تكامل جغرافي واقتصادي بين مختلف الأجزاء.

وفي غياب كامل للسيادة السياسية والجغرافية على الأرض والموارد المائية والحدود غير المرسمة أصلاً، وتحكم "إسرائيل" المطلق في حركة قوة العمل والسلع

(النهاية ص ١٠)

بارضنا التي نهباها الاحتلال ولا يزال يواصل نهبها من جهة، وإهمالنا وقصيرنا بحق ما تبقى لنا من أرض لا تزال تحت تصريفنا، بل وازدادنا العمل الزراعي فيها وبالتالي ضعف علاقتنا وارتباطنا المادي بالانتاجيين والروحيين والانتاجيين والروحيين، بما من جهة أخرى، تناقضنا ذاتياً صارخاً؟ وذلك بغض النظر عن حقوقنا التاريخية والسياسية والوطنية في أرضنا.

لقد ثبتت انتفاضة الأقصى عقم المراهنات على تأسيس اقتصاد فلسطيني تصديري، وبالتالي تحول اقتصاد الضفة والقطاع إلى منافس في الأسواق العالمية. كما ثبت إفلات الأطروحت والسياسات الاقتصادية التي تتعلق من حقيقة أن الاقتصاد الفلسطيني ملحوظ بالاقتصاد الإسرائيلي وبالتالي تعامل على تعميق عملية الإلحاد والتلوث والفساد في الضفة والقطاع. وبنفس السرعة التي اندلعت فيها الانتفاضة تلاشت وأنهارت كذلك الاستثمارات والمشاريع الخدمية واللاستهلاكية الاستعراضية والمظهرية التي دأب "المانحون" والسلطة وأصحاب رؤوس الأموال على التركيز عليهما في السنين الماضية. وثبت بانتها في ظل الاحتلال الإسرائيلي على صدورنا، لا مجال ولا مستقبل للحديث عن تنمية اقتصادية سوى في إطار اقتصاد مقاوم للاحتلال وداعم للمقاومة الوطنية الشعبية.

ويستند نموذج اقتصاد المقاومة على تدعيم البنية

الغابات الطبيعية للوادي وتحويلها إلى صحراء وملعب ومصب الوادي، وبالتالي لم يبق من الوادي غير الاسم.

بحر غزة

وفيما يتعلق ببحر غزة أضاف الصيفي بأن طول شاطئ بحر غزة حوالي ٤٠ كم وهو عبارة عن ساحل مستوى ويخلو من الأخدود والخلجان ولا تترسه أي من الجبال الصخرية. وطول منطقة الصيد المسموح بها حوالي ٣٠ كم وتزيد للداخل في البحر حوالي ١٥-٢٠ كم، أي أن مساحة منطقة الصيد تترواح ما بين ٦٠٠ إلى ٧٥٠ كيلومتر مربع، وبالطبع تضع إسرائيل العديد من القيود والعرقل على حجم وسعة ومواصفات مراكب الصيد وعلى حركتها.

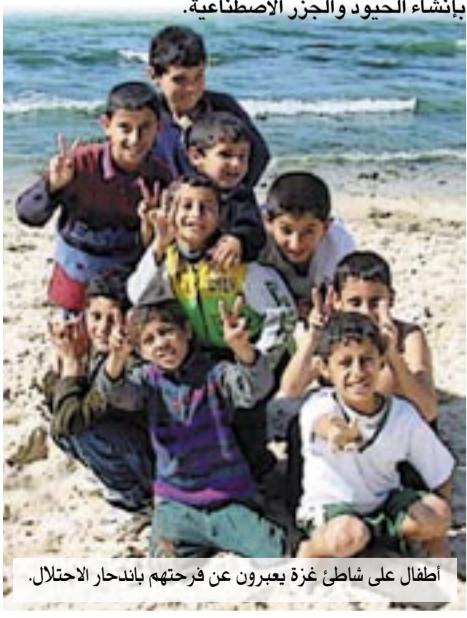
وأكمل بحر غزة ليس أحسن حالاً من وديانها، حيث يقع تحت طائلة التلوث والتدمير المستمر، إذ أن التعديات غير القانونية على شاطئ بحر القطاع تتضمن إشكالاً متعددة سواء بإقامة المباني والفنادق والاستراحات والمؤسسات

وغير ذلك، كما يتم طرح المياه العادمة على طول شاطئ البحر، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، بدءاً من التفاصيل الصلبة وحتى الجنوب، فضلاً عن إقاء كثير من التفاصيل الصلبة على طول شاطئ البحر سواء من المواطنين أو الصيادي، أو من المراكب التي في عرض البحر. يضاف إلى ذلك استنزاف كميات كبيرة من كونها مكان جيد للسلاسل والشبكات الغذائية، وهو مكان ملائم لحياة كثيرة من الأحياء المائية سواء عن استغلال مياه البحر في تبريد مولدات الكهرباء بممحطة توليد الكهرباء بالنصيرات، ومن ثم طرح المياه الساخنة في مياه البحر. ونشير هنا أيضاً إلى الآثار البيئية المتوقعة من إقامة الميناء التجاري، وما لذلك من مخاطر بالغة على الحياة البحرية والبرية.

افتراحات وتوصيات

وقدم الصيفي جملة من الاقتراحات والتوصيات لمنع التدهور الكامل للوادي، حيث تم القضاء على جميع المناطق الطبيعية التي تحيط به، كما تم ردم بحيرة الوادي الواقعة عند مصبها، ولم يعذر للighbات والأشجار والشجيرات البرية، ولم يعذر للحياة الحيوانية والبرية أو المائية، ونفس الشيء ينطبق على بحر غزة، إذ لوحظ ارتفاع حرارة المياه السطحية وازدياد نسبة الملوحة وقلة المغذيات، تاهيك عن التعديات والتي لا حصر لها. وكل ذلك أدى إلى إفساد الحياة البحرية ما أدى إلى تناقص واضح للثروة في بحر غزة.

وشدد الصيفي على ضرورة إعادة المناطق الطبيعية في وديان قطاع غزة والعمل على إرجاع مصبات الوديان الثلاثة



أطفال على شاطئ غزة يعبرون عن فرحتهم باندحار الاحتلال.

بالوادي في عام ٢٠٠٥ ولم يعد هناك سوى الاسم.

وبحول أهمية مصبات الأنهر والوديان قال الصيفي إنها ت تعمل بمنابع خزان المياه العذبة وهي الامطار، مما يجعل على زيادة منسوب المياه الجوفية، وتحدد وتقلل من متسوب الفيضانات، وتزور البحر بكميات كبيرة من المياه العذبة لتمويل ما تفقد المياه بالتخمر ومن ثم معادلة الملوحة، وتعمل على ثبات الشواطئ والتقليل من تعرفيتها أضافة إلى جز كميات كبيرة من رواسب الفيضانات ومية الامطار الجارية، وتحجز واطلاق المغذيات المياه البحرية. وأضاف ان اهميتها تكمن كذلك في كونها مكان جيد للسلاسل والشبكات الغذائية، وهو مكان ملائم لحياة كثيرة من الأحياء المائية سواء عن انتشار رملية، اما المناطق الشرقية فهي عبارة عن اراض خصبة صالحة للزراعة بمختلف انواع المحاصيل. وتتم في القطاع ثلاث وديان، وادي بيت حانون، وادي غزة في الوسط، ووادي السلقا للجنوب بالقرب من مدينة دير البيل، وجميعها تصب للغرب في البحر المتوسط.

اندثار الوديان

واوضح الصيفي ان مصب وادي السلقا قد اندرس بالكام بمخلفات المنطقة الصناعية التي كانت تدعى ايرز، وليس مصب وادي غزة بحاله فهو يبرز تحت انهيار مياه الصرف الصحي والبريج، كما ان مصب وادي بيت حانون متقل والمغارزي والبريج، كما وانه ينبع من وطاقة كثرة التعديات عليه والتي لا حصر لها. وأضاف الصيفي ان وادي غزة من أهم الوديان في فلسطين وبلغ طوله حوالي ٩٤ كم، ويبعد من سفوح جبال الخليل الغربية ممتداً نحو الغرب، ماراً بأراضي يثير السبع حتى يصب في مياه البحر المتوسط، ويفوزي روافد متعددة مشيراً إلى أن الجزء الغربي من وادي غزة كان وبحق يمثل غابة نهرية طبيعية دائمة الخضراء تختلط فيها أشجار وشجيرات الأثل والعوسج والهليون والدخان والأكاسيا والسدود وغيرها. وأشار الى أن وادي غزة قد تبدلت أنهار مياه

للسنة، بدءاً من عام ١٩٦٧ حتى انتهى كل ما هو طبيعي

يصادف الرابع عشر من تشرين أول من كل عام يوم البيئة العربي، حيث تلقي الأضواء خلاله على الواقع البيئي في الوطن العربي، وما آلت إليه في ظل الانتهاكات البيئية الجسيمة على كافة عناصر البيئة، وتؤكد الدراسات أن الوضع البيئي العربي يدق ناقوس الخطر، وقد شارف على الهلاك إن لم يُدرك الووضع بصورة فاعلة وعاجلة، وعلى الدول كافة أن تنظم خططها بما يتلاءم وحجم الكارثة، وعليها أن توحد الجهود لتتصب في مصلحة البيئة العربية.

وبما أن يوم البيئة العربية هذا العام جاء تحت شعار "الخطار المحدقة بالبحار"، فستنقى مزيداً من الضوء على بحر غزة والمخاطر المحدقة به. لذا، الثقت دورية البيئة والتنمية الدكتور موسى الصيفي رئيس قسم علوم الحياة في جامعة الأزهر بغزة، ليحدثنا عن بحر غزة والوديان ومصباتها في القطاع.

سمر خالد / غزة

يصادف الرابع عشر من تشرين أول من كل عام يوم البيئة العربي، حيث تلقي الأضواء خلاله على الواقع البيئي في الوطن العربي، وما آلت إليه في ظل الانتهاكات البيئية الجسيمة على كافة عناصر البيئة، وتؤكد الدراسات أن الوضع البيئي العربي يدق ناقوس الخطر، وقد شارف على الهلاك إن لم يُدرك الووضع بصورة فاعلة وعاجلة، وعلى الدول كافة أن تنظم خططها بما يتلاءم وحجم الكارثة، وعليها أن توحد الجهود لتتصب في مصلحة البيئة العربية.

وبما أن يوم البيئة العربية هذا العام جاء تحت شعار "الخطار المحدقة بالبحار"، فستنقى مزيداً من الضوء على بحر غزة والمخاطر المحدقة به. لذا، الثقت دورية البيئة والتنمية الدكتور موسى الصيفي رئيس قسم علوم الحياة في جامعة الأزهر بغزة، ليحدثنا عن بحر غزة والوديان ومصباتها في القطاع.

بالوادي في عام ٢٠٠٥ ولم يعد هناك سوى الاسم. وبحول أهمية مصبات الأنهر والوديان قال الصيفي إنها ت العمل بمنابع خزان المياه العذبة وهي الامطار، مما يجعل على زيادة منسوب المياه الجوفية، وتحدد وتقلل من متسوب الفيضانات، وتزور البحر بكميات كبيرة من المياه العذبة لتمويل ما تفقد المياه بالتخمر ومن ثم معادلة الملوحة، وتعمل على ثبات الشواطئ والتقليل من تعرفيتها أضافة إلى جز كميات كبيرة من رواسب الفيضانات ومية الامطار الجارية، وتحجز واطلاق المغذيات المياه البحرية. وأضاف ان اهميتها تكمن كذلك في كونها مكان جيد للسلاسل والشبكات الغذائية، وهو مكان ملائم لحياة كثيرة من الأحياء المائية سواء عن انتشار رملية، اما المناطق الشرقية فهي عبارة عن اراض خصبة صالحة للزراعة بمختلف انواع المحاصيل. وتتم في القطاع ثلاث وديان، وادي بيت حانون، وادي غزة في الوسط، ووادي السلقا للجنوب بالقرب من مدينة دير البيل، وجميعها تصب للغرب في البحر المتوسط.

واوضح الصيفي ان مصب وادي السلقا قد اندرس بالكام بمخلفات المنطقة الصناعية التي كانت تدعى ايرز، وليس مصب وادي غزة بحاله فهو يبرز تحت انهيار مياه الصرف الصحي والبريج، كما وانه ينبع من وطاقة كثرة التعديات عليه والتي لا حصر لها. وأضاف الصيفي ان وادي غزة من أهم الوديان في فلسطين وبلغ طوله حوالي ٩٤ كم، ويبعد من سفوح جبال الخليل الغربية ممتداً نحو الغرب، ماراً بأراضي يثير السبع حتى يصب في مياه البحر المتوسط، ويفوزي روافد متعددة مشيراً إلى أن الجزء الغربي من وادي غزة كان وبحق يمثل غابة نهرية طبيعية دائمة الخضراء تختلط فيها أشجار وشجيرات الأثل والعوسج والهليون والدخان والأكاسيا والسدود وغيرها. وأشار الى أن وادي غزة قد تبدلت أنهار مياه



أحراس جنين في طريقها إلى الزوال...

الفقر... وغياب القانون يدمران الغابات

تقرير: عزيزة ظاهر / نابلس
خاص بملحق البيئة والتنمية

أشجار تقف شامخة قبل أن يجتئها إنسان جاهل ينقشه الإحساس بالمسؤولية تجاه نفسه أولاً وتجاه وطنه ثانياً بهدف استخدام خشبها لأغراض مختلفة. فهل يعي المواطن خطورة قطع الأشجار وتدمير ثروة الغابات؟ وما الأسباب التي تدفعه لذلك؟ وكيف أثر غياب القوانين على التمادي في تدمير الأحراس، وهل تتحرك الجهات المختصة لحمايتها من الخطر الداهم الذي يلاحقها من بعض المواطنين، ومن هي الجهات المختصة أصلاً في هذا المجال؟ وما هي الحلول المقترحة؟ هذه التساؤلات تتوقع أن تراه وهو ما هو كفيل أن يجعلك تثور غضباً ويشعل في نفسك رغبة في إيقاف تلك الحرب الغوغاء ضد ثروة المختصة ومع بعض من يعتدون على الأحراس.

جل ما يلف انتباحك وأنت متوجه نحو مدينة جنين تلك الأحراس التي تحيط بالشارع المؤدي إلى المدينة من كل الجانبيين، هذا عدا عن الأحراس التي تحيط بقرى المحافظة، حيث تشكل أحراس جنين ما نسبته ٨٥٪ من مجمل مساحة الأحراس في الضفة الغربية، تذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، أحراس بلعة وجلقاوس والمغير، ورابة وزبدة، ومنها أحراس الصنوبر والكينا والسرور. وإن ساكن القرى يوماً إلى واحد من تلك الأحراس ستري مالم الأكثر انتشاراً كأحراس الصنوبر الكينا والسرور. وإن ساكن القرى يوماً إلى واحد من تلك الأحراس تكون مشبعة بالغازات الملوثة للجو والتي تؤثر سلباً على الإنسان. وتحافظ الأحراس أيضاً على التربة من الانجراف أثناء المطر وتحميها من خطورة السيول، وبالتالي لتدمير الأحراس أخطار وأوضاع على البيئة والإنسان والتربة.



إثر انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من معسكر "دوتان" ومستوطنتي "غنميم" و"قديم"، في منطقة جنين، لم يتورع العابرون من حرق وتقطيع آلاف الأشجار في محيط تلك المنطقة سن القوانين التي تحد من فوضى السلاح.

ومن ناحيته، المهندس نضال أبو سيفين من من سلطة جودة البيئة، أكد على أن فوضى السلاح وتغييب القوانين زاد من الاعتداء على الأحراس، وطالب الجهات المختصة بضرورة معالجة النقص في الطوافين بتعيين طوافين على قدر من المسؤولية".

الاعتداء على أحراس فراسين

وفي السياق نفسه، أضاف نزال: "بعد الانسحاب من مستوطنتي "غنميم" و"قديم" قام المواطنين بهجمة قوية على الأحراس فحرقوا ٧٥٠ شجرة بالكامل وشجرة حرق جزئي، عدا عن الشجر الذي تم قطعه، وقد تدخلت الشرطة الفلسطينية وقالت القرض على ٤٠ شخصاً، وصادرت الأخشاب وحبستهم على ذمة التحقيق". وتابع نزال: "في ظل الهجوم على مستوطنتي "غنميم" و"قديم"، قامت مجموعة أخرى من المواطنين بالاعتداء على حرش فراسين المزروع بالصنوبر قرب بلدة قفين، وهذا الحرش محاط بمستوطنة "حوميش" و معظم المعتدين من بلدة يعبد، وقطعوا ما يقارب ١٠٠ شجرة بالكامل. وقد تم التنسيق مع ضابط الإدارة الدينية الإسرائيلية لوقف الاعتداءات على حرش فراسين".

الحلول المقترحة

حول الحلول المقترحة، يقول نزال: "فتراجموا أصحاب التراكتورات وأجهزناهم على التوقيع على تهديدات بعدم استخدام التراكتورات في نقل الأخشاب، ومن يخالف يدفع غرامة مالية ويتصادر التراكتور". وطالب نزال بضرورة توعية الجيل الشاب على أهمية الأشجار والأحراس من خلال جهاز التربية والتعليم، بالإضافة إلى ضرورة عقد الندوات وورش العمل لتنوعة المواطنين حول خطورة الاعتداء على الأشجار. وناشد نزال جهاز الشرطة بضرورة ملاحظة من يعتدي على الأشجار ومعاقبته ليكون عبرة لغيره".



... في محافظة جنين نحو ٢٧٠ الف دونم أحراس

"الطوافون" يتعرضون للتهديد

كان لنا مع مراقبي الأحراس، أو ما يطلق عليهم الطوافون، اللقاء التاليان: (م، ق) وهو طواف مسئول عن أحد الأحراس يقول: "نحن الطوافون نعاني من عدم الاهتمام بنا من الجهات المختصة فما زد على مواطن جاء مسلح لقطع الأشجار ونحن عزل من السلاح أمامه، ماذا زد عليه عندما يرفع السلاح في وجهنا، ويقول ما حدا الله عني". (ح، ع) طواف آخر تعرض للتهديد والضرب من مجموعة من الشبان عندما تصدى لهم وحاول منعهم من قطع الأشجار وسخرموا منه عندما أخبرهم أنه سيبلغ الشرطة عنهم، ويفيد يجب على الجهات المختصة تعين مراقبين للفترة المسائية، حيث نداء منهن من الساعة الثامنة حتى الثانية، وبعد ذلك يبقى الحرش دون مراقب، وطالب الطوافون بضرورة توفير وسائل الحماية اللازمة لهم للتصدي للمعتدين على الأحراس، كما أكدوا على أن هناك نقص في عدد الطوافين ما أدى إلى وجود أحراس دون مراقبين".

غياب القانون... وفوضى السلاح

ومن جهةه، تحدث السيد بلال نزال، مسؤول دائرة الأحراس في مديرية الزراعة، عن أهم الأسباب التي دفعت بالمواطنين الاعتداء على الأشجار: "زادت نسبة الاعتداء على الأحراس في سنوات الانتفاضة وذلك لأسباب عديدة منها البطالة والفقر، لاسيما بعد أن منعت إسرائيل مئات العمال الفلسطينيين من الدخول إليها للعمل، ما دفع المواطنين الاعتداء على الأحراس وببيع أخشابها لقوتهم". ويضيف: "عدها عن الأسباب الأهم وهي غياب القوانين وغياب دور مؤسسات السلطة والسلطة التنفيذية وفوضى السلاح الذي أصبح منتشر دون حسيب أو رقيب". وأكمل نزال على أهمية دور المجلس التشريعي في ضرورة سن القوانين التي تعاقب من يعتدي على الأشجار، سواء بقطعها أو حرقها، وضرورة

حول أهمية الأشجار وخطورة تدمير الأحراس على البيئة تحدث المهندس نضال أبو سيفين قائلاً "عدها عن الميرة الجمالية التي تعطيها الأشجار للغابات السامة المنتشرة في الجو والملوثة للبيئة، كما أنها تحافظ على البيئة من خلال التصاق حبيبات الغبار بأوراق الشجر التي بدورها تكون مشبعة بالغازات الملوثة للجو والتي تؤثر سلباً على الإنسان. وتحافظ الأحراس أيضاً على التربة من الانجراف أثناء المطر وتحميها من خطورة السيول، وبالتالي لتدمير الأحراس أخطار وأوضاع على البيئة والإنسان والتربة".

قلب الحقيقة

وقد أجرينا اتصالات مع بعض رواد المجالس القروية في محافظة جنين، وناقشت معهم القضية، فاقروا أن هناك مشكلة، وأن الاعتداءات من قبل المعتدين كبيرة جداً على الأحراس. وأشاروا أنهم لا يملكون سلطه لوقف هذه الاعتداءات لغاب القوانين، وإن عندما أخبرناهم أتنا صحفين ونزد شر أقوالهم سارعوا إلى قلب الحقيقة وkan الأحراس في حالة ممتازة ولا تعاني من اعتداءات!!! ورفضوا مساعدتنا في الوصول إلى المعذبين".

إسرائيل والأردن فرضتا غرامات

وفي مقارنة عاجلة بين وضع الأحراس قبل وبعد اتفاقية اوسلو، يقول (س) ع) والذي كان مسؤولاً عن أحراس طوباس وجنين لمدة تجاوزت ٢٠ عاماً، وهو الآن متلاع، يقول: "عندما كانت الأحراس تحت السيطرة الإسرائيلية قبل اتفاقية اوسلو كانت إسرائيل صارمة في التعامل مع من يتعدي على حرش أو يقطع أو يحرق شجرة، حيث فرضت في تلك الفترة غرامات مالية باهظة تردد من تراوده نفسه الاعتداء على شجرة". ويضيف: "أذكر أنه خلال فترة الحكم الأردني كانت الغرامة المالية تصل إلى ١٠٠ دينار على كل شجرة تقطع".

لकسب لقمة العيش

بعد محاولات جادة تمكنا من الحصول على أسماء وهاونت لبعض المواطنين الذين القى القبض عليهم متلبسين، أخبرنا (م، ن) من بلدة يعبد، وهو أب لسبعة أطفال وعاطل عن العمل، بعد أن كان يعمل في إسرائيل ولا يوجد له أي مصدر دخل، أنه لم يجد أمامه سوى هذا العمل لكس لقمة العيش. ويضيف: "أبى يبني الطواف عمله، أي بعد الساعة الثانية ظهراً". أما المواطن (ع، س) والبالغ من العمر ٢٨ عاماً من بلدة دير أبو ضعيف فيقول: "قلة العمل وعدم توفر بدائل دفعوني لقطع الأشجار وبيع أخشابها داخل إسرائيل". ومن ناحيته المواطن عبد العزيز من بلدة قباطية وهو أب لخمسة أطفال يقول: "أن أقطع الأشجار وأبيع خشبها أفضل من أن أمد يدي وأشحذ لقمة العيش أو أن أسرق"، وطالب السلطة الوطنية بتوفير فرص عمل للأيدي العاطلة عن العمل.

آبار المياه العشوائية تهدد بكارثة مائية

يكون لدينا قانون والية لتنفيذ القانون، وننادي بضرورة

الأخلاق جميع الآبار العشوائية. أما فيما يتعلق بمدى

صلاحية هذه الآبار فبrier صقر بأن هذه الآبار أقيمت بطريقة

غير فنية، ونسبة الملوحة فيها عالية ولا تصلح إلا لأنواع

معينة من الزراعة. ورجح صقر بأن تكون هذه الآبار ملوثة

وصحته العامة، وأشار إلى أن هذه المشكلة تفاقمت بعد ان

استولى المستوطنون على المناطق التي تعد خزانات مياه

بayan المياه موردة وطنية وليس ملكية خاصة. ومن جانبها أكد

مهدي حميدان وكالة الغوث الدولية تقوم حالياً بحفر بئرين

في منطقة مخيم الشاطئ بغزة، إضافة إلى إعادة تشغيل

البئر القديم. وسوف يتم تشغيلها لمدة ست ساعات يومياً

لتغطية جزء من احتياجات الخيم إضافة إلى توفير المياه في

المناطق الأخرى.

إذن، غياب القانون هو السبب الرئيس في انتشار

الظاهرة، إلى جانب غياب الضمير عند بعض المواطنين

الذين يتمتعون بقدر من التفوه ويطلق عليهم المتنفذون، وهم

يسعون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة

العامة، ما ينذر بكارثة لا تحمد عبها، ما يستدعي تدخله

حازماً من جهات الاختصاص للحد من هذه الظاهرة التي

تهدد مستقبلنا.

الخطيرة الذي تنترب بكارثة مائية كبيرة في قطاع غزة.

مشكلة شائكة

مهدي حميد رئيس اللجنة الشعبية في محافظة غزة

قال: مشكلة المياه شائكة وتمس الحياة اليومية للمواطن

وصحته العامة، وأشار إلى أن هذه المشكلة تفاقمت بعد ان

استولى المستوطنون على المناطق التي تعد خزانات مياه

جوفية في غزة، إضافة إلى اصطدام المياه الجوفية ومياه

الامطار قبل صولتها إلى القطاع. كل ذلك دفع المواطنين إلى

البحث عن البديل وحفر آبار في مزارعهم وبيوتهم، مستغلين

في ذلك عدم تطبيق القانون والوضع الامني السائد. ويرى

حميد أن هذه الآبار غير شرعية ومخالفة للقانون، وأنه

إلى عدم تناسب الكمية المستهلكة من المياه نتيجة الزيادة

الطبيعية في عدد السكان، مع الزيادة الطبيعية للمياه، ما

أدى إلى تناقص مستوى منسوب المياه الجوفية بحيث طفت

عليها مياه البحر المالحة وأصبحت غير صالحة للشرب في

كثير من الآبار، وقد أغلق بعضها. ويرى المختصون انه تم

احصاء حوالي ألف بئر غير شرعي في محافظات غزة.

حلول....

د. محمد صقر المختص في شؤون المياه قال : يجب ان

والآلية لتطبيقه، بالإضافة إلى جهل الكثير من المواطنين بالمردود السلبي لهذه الآبار على خزان المياه الجوفي،

مؤكدين على ضرورة عقد ورش عمل ومحاضرات توعية في

هذا المجال.

من جهةه اعتبر المهندس حازم ترزي مدير ادارة المياه

والصرف الصحي في بلدية غزة ان حفر الآبار بالطريقة

العشبية جزء من تدمير الخزان الجوفي، مشيراً في الوقت

نفسه الى ان هذه الآبار العشوائية تنتج مياهها غير صالحة

لانها تنترب إلى اعمق بسيطة ما يجعلها عرضة للتلوث بمواد

الصرف الصحي. واضافت ترزي انتا لا تنتص باستخدام

مياه هذه الآبار حفاظاً على الصحة العامة للمواطن

الفلسطيني. ومن جانبه أشارت صفيحة النجاش مديرية الادارة

العامة في سلطة المياه إلى جهل الكثير من المواطنين

آبار المياه العشوائية في محافظات غزة ناقوس خطر

يهدد أهم أركان استمرار الحياة إلا وهو المياه. فانتشار

ظاهرة حفر آبار المياه العشوائية في المنازل والمزارع

لأغراض مختلفة ينذر بكارثة مائية كبيرة، وفي نفس الوقت

يهدد الخزان الجوفي الذي تعرض للسلب والسرقة من

الاحتلال، خاصة وأن المختصين يتوقعون مستقبلاً مائياً في

غاية السوء خلال الأعوام العشرة القادمة.

لماذا هذه الظاهرة

يرى الخبراء أن حالة الفلتان الأمني وانعدام تطبيق

القانون هما العاملان الأساسيان في انتشار الظاهرة رغم

ان ذلك يتناقض مع قانون المياه رقم ١٣ الصادر عن المجلس

التشريعي الفلسطيني عام ٢٠٠٢، والذي عد جميع مصادر

المياه في فلسطين ملكية عامة، أي لا يجوز حفر بئر دون

الحصول على ترخيص صادر وفق معايير محددة. كما ان

قانون المياه يضمن مواد تحدد ماهية استخدام المياه والية

تعامل الأجيال المختلفة والمشتركة في إدارة هذا القطاع.

ويرى المختصون في شؤون المياه ان غياب القانون وراء

انتشار هذه الظاهرة، والسبب في ذلك عدم وجود قانون

رائد حماد / خانيونس

قصة تسمم ٨ أطفال في قرية دورا القرع تطرح تساؤلات مثيرة

استخدامها قدر الإمكان، لما لها من اثر ضار على الإنسان، والتوجه إلى مديرية الزراعة والمهندسين، حتى يستطيع الفلاح الحصول على التعليمات الصحيحة للمبيد الصحيح. وأشار أبو ظاهر إلى أن سلطة البيئة تطلق حملات توعية من أجل تحرير البيئة من المبيدات الخطرة و توعية المزارعين في كيفية استعمالها والتعامل معها بالحيطة والحذر. وأكد أبو ظاهر أن الفلاح الفلسطيني يعاني من مشكلة تكمن في ملصق المبيد الذي يكتب عليه باللغة العبرية التي لا يفهمها المزارع، وبالتالي لا يستفيد المزارع من الملصق والتعليمات المسجلة عليه.

أين وصلنا؟

من الواضح في سياق المتابعة مع مديرية زراعة رام الله، أنها غير قادرة على إجراء الفحوصات المخبرية، لعدم توفر مختبرات السمية، وبالتالي طالبت المديرية بأن يجري الفحص على حساب صاحب الحقل المسمم في مختبرات السمية في جامعة بيرزيت. وبعد الاتصال بوزارة الصحة، أكدت مصادر هناك بأنها لم تلتقط أية معلومات عن موضوع التسمم أو حتى عينات عن حالات التسمم. وفي ذات السياق، أكد العاملون في مختبرات صحة البيئة في جامعة بيرزيت عدم وصول عينات من نباتات الخس للمختبر.

حرب أخرى؟

لا يمكن أن نتجاهل بأن إسرائيل تسيطر على الأراضي الفلسطينية وأنها دولة محتلة، إلا أنه من الواجب علينا كفلسطينيين أن نتعامل مع المحظى بحذر شديد. فقبل مصانع للمبيدات الكيميائية من إسرائيل إلى طولكرم لم يكن إلا لنقل السموم إلى الأراضي الفلسطينية المعروفة بمناطق الـ ١٩٦٧. وإذا كانت إسرائيل تسيطر على المعابر في الأراضي الفلسطينية ولديها وزارة زراعة، بالإضافة إلى قسم الحجر الزراعي و"الخدمات لوقاية النباتات" إلى تمنع دخول المواد "غير المصرح" بها، فأسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل هذه المبيدات التي بعضها من نوع المحاصيل غير المسموح باستخدامها عليها، والجدير ذكره في هذا السياق، أن دليل مبيدات الآفات الزراعية المسموح تداولها في مناطق السلطة لعام ٢٠٠٥ وال الصادر عن وزارة الزراعة الفلسطينية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، قد سمح باستخدام مبيدات TAMARON وتداوله وفق قيود وشروط معينة تحدها الإدارة العامة لوقاية النباتات والحجر الزراعي بوزارة الزراعة.

الرقابة

وفي سؤالنا عن كيفية دخول المواد الكيميائية إلى أراضي السلطة، وأين الرقابة الفلسطينية، أكدت جرار أن المواد الكيميائية الممنوعة في إسرائيل تم استبعادها ووضعها في أراضي السلطة الفلسطينية. وأشارت إلى وجود رقابة ومحاولات وصفتها بأنها "قدر الإمكان" لمنع دخول المبيدات، بالإضافة إلى حملات التوعية، وأضافت: "غالباً تأتي بعض المواد ولا يكون لدينا أية سلطة لتنفيذ القانون".

ومن ناحيتها، أكد المهندس أيمن أبو ظاهر نائب مدير عام التوعية والتعليم البيئي في سلطة جودة البيئة، أن سلطة البيئة تمارس دور رقابي على استيراد المواد الكيميائية، ولكن عدم وجود سيادة فلسطينية شاملة على الأرض الفلسطينية وعلى المعابر يحد من قدرة المراقبين على أداء عملهم، وبالتالي يتم تهريب كميات من المبيدات قد تكون محظورة أو منتهية الصلاحية. وأكد أبو ظاهر أن إسرائيل نقلت مصانع للأسمدة والمبيدات (مثل جيشوروي) من داخل إسرائيل إلى منطقة طولكرم، وهي تنتج مواد خطرة جداً ولا يوجد قدرة للرقابة عليها.

وسائل توعية

وفي نفس السياق، طالبت جرار المزارعين بعدم العمل بشكل فوضوي وعشوازي في استخدام المبيدات والتقليل من

وبقي الأطفال لم يدخل السجن ولم توجه إليه أية تهمة أو مسؤولية. أما الطفل محمد فيقول: "كنت أشعر بتشنج وعدم القدرة على الحركة ولم أكن أعلم ماذا يدور حولي".

ومن جهة، يقول عبد الرحيم حمدان وهو أبو لثلاثة أبناء تسمموا نتيجة أكلهم لنبات الخس: "في البداية لاحظنا إحدى البنات تعانى من الم شديد فقلنا لها إن هناك شيئاً غير طبيعي، فسألت الأولاد ماذا تناولوا معاً، فقالوا أنهم تناولوا خس من الأرض المجاورة". وبيف حمدان: "توجهنا بسرعة إلى مستشفى رام الله الحكومي ولحظة وصولنا إلى المستشفى سال الأطباء عن الطعام الذي تناوله الأولاد فأخبرناهم بأنهم تناولوا الخس". وأكد حمدان أنه بعد معرفة النبات طلب الأطباء فوراً معرفة نوع المبيد المروشور على الخس.

وأشار حمدان إلى أنه تم الحصول على نوع المبيد المستخدم بعد سؤال الفلاح.

وخلال وقت قصير تمكن الأطباء من إعداد المضاد وإعطاءه للأطفال.

قد تبدو هذه القصة مجرد قصة لأطفال، كانت معاناتهم أو حتى حياتهم مرهونة في اللحظة من اللحظات بالمضاد المناسب، ولكن القصة تطرح في سياقها العام عدد من التساؤلات: فمن هو المسؤول عن الآلام الذي عانى منه الأطفال، فهو المزارع أم جهه التي عليها حقوق وواجبات تجاه الشارع الفلسطيني الرسمية وغير الرسمية منها أو هم تجار المواد الكيميائية أو المؤسسات الفلسطينية؟ وهل تلعب الشركات، وخاصة الإسرائيلية منها، دوراً في توفير المبيدات بعيداً عن عين الرقابة الفلسطينية؟ وأين الرقابة الفلسطينية التي تمنع انتشار الكيماويات بين أيدي الفلاح؟ وهل تم تسمم السلطة باستخدام هذه المواد في الأسواق؟ وهل لإسرائيل يد في نشر هذه المواد الكيميائية وهي التي تمنع فالاحيها من التعامل معها؟ وهل سيعاني هؤلاء الأطفال من أعراض مرضية مستقبلية نتيجة تناولهم خس مسموماً؟

المحصول إلى مختبرات السمية في جامعة بيرزيت بسرعه وقت ممكناً، وذلك للتتأكد من وجود متبقيات من مادة آل TAMARON وعلى نفقة صاحب المزروع.

مادة مسمومة ممنوعة

يؤكد الكتاب الصادر أن المبيد المستخدم هو METHAMIDOFOS TAMARON ومادته الفعالة هو مبيد غير مرخص (غير مسموح) استخدامة على محصول الخس حسب تعليمات الشركة المنتجة، وبالتالي لا يمكن التkenh بالآثار السلبية المترتبة على استخدامه على المحاصيل غير المسموح باستخدامها عليه. والجدير ذكره في هذا السياق، أن دليل مبيدات الآفات الزراعية المسموح تداولها في مناطق السلطة لعام ٢٠٠٥ وال الصادر عن وزارة الزراعة الفلسطينية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، قد سمح باستخدام مبيدات TAMARON وتداوله وفق قيود وشروط معينة تحدها الإدارة العامة لوقاية النباتات والحجر الزراعي بوزارة الزراعة.

وللحظة الوصول، أشارت جرار إلى تعجبها وجود أكثر من نوع من على المبيدات الكيميائية على الرغم من حملات التوعية خاصة في منطقة دورا القرع، وأن المحصول هو محصول ورقي وبالتالي لا يجوز استخدام المبيد.

تقول إيمان: "عند توجّهنا بالسؤال للمزارع عن المادة التي استخدمها أكد انه استخدم مادة آل TAMARON، وعن سؤاله عن تركيز المادة قال: "استعملت غطتين، ثلاثة"!

إجراءات الفحوصات

وفي السياق ذاته أشارت جرار إلى عدم القدرة على إجراء الفحص لدى المديرية لعدم توفر مختبرات للسمية لمعرفة متبقيات المواد الموجودة على الخس، وبالتالي أبلغت المديرية مركز شرطة محافظة رام الله في كتاب بتاريخ ٢٠٠٥-١٠-٥ بأن تولى وزارة الصحة متابعة موضوع فحص نباتات الخس بحيث يتم إرسال عينات من

تحقيق: طارق زياد / رام الله
خاص بـمحلق البيئة والتنمية

قبل انتصاف الليل بقليل بدأت علامات الإعياء تنهال عليه، وأخذ العرق قطرات المطر يتهافت على أنحاء جسمه ووجهه أصبح أسوداً ولم يعد في مقدوره الكلام ولا حتى الرؤية ولا الحركة. هكذا وصفت هياز الزبيدي من سكان دورا القرع، حال ابنها محمد البالغ من العمر ١٢ عاماً.

تضيف الزبيدي: "بدأ محمد يطلب منا بلغة لسان ثقيلة لم نتعد عليها نقله إلى الطبيب باسرع وقت ممكن، اتجهنا فوراً إلى أحد جيراننا ليتقى محمد إلى مستشفى الهلال الأحمر، وفي المستشفى تم عمل الفحوصات المخبرية، ولكن لم يكن بالمقدور تشخيص الحالة فحولت إلى مستشفى رام الله الحكومي".

تقول الزبيدي: "عند وصولنا إلى المستشفى تفاجئنا بوجود عدد من أهالي قرية دورا القرع وأهلين أيام العناية المكثفة بحالة توتر وانفعال غير معقوله. وعند مشاهدة الأطباء لحمد، قالوا: هذا الطفل من نفس قرية الأطفال الموجودين على الأسرة الداخلية؟، قلنا نعم، فقال الأطباء: يبدو أنه أكل هو الآخر من الخس، ومن ثم تم إعطاء المضاد اللازم للعلاج".

تضيف الزبيدي: "بعد إعطاء محمد المضاد أصبح لديه القدرة على الكلام ومن ثم عمل الأطباء على تعقيم كافة أنحاء جسمه".
وفي اليوم الثاني لم يكن حال محمد باحسن من اليوم السابق، وكما تصفه والدته، بدأت كافة أعضاء جسمه بالتشنج وأصبح لوته في ذلك اليوم أزرقاً، ليكثف في نهاية المطاف في العناية المكثفة لمدة ثلاثة أيام.
وفي نفس السياق، تقول الزبيدي، تفاجئنا بأن المزارع الذي تسبب في تسمم أبني

حل جزئي

بعد الإعلان عن تسمم أطفال القرية، أعلن مؤذن المسجد عبر مكبر الصوت بضرورة عدم التوجه إلى الحقل المسمم، وفي نفس الليلة توجه عدد من الملحدين إلى الحقل واقتلعوا المحصول.

مديرية زراعة رام الله

أما مديرية زراعة محافظة رام الله فقد أكدت بأنها تسلمت كتاباً من شرطة رام الله بتاريخ ٢٠٠٥-١٠-١ طالبها بإجراء فحص لمزرعة الخس الواقعة في دورا القرع، وذلك بسبب وصول حالات تسمم إلى المستشفى نتيجة تناول محصول الخس، بالإضافة إلى شكوى قدمها عبد الرحيم حمدان الذي طلب منه التوجه إلى الشرطة.
وببناءً على الكتاب، أكدت إيمان جرار، نائبة مدير مديرية زراعة محافظة رام الله والبيرة، توجه فريق من المديرية إلى المزرعة لإجراء الفحوصات ومقابلة المزارع.

قطعة الأرض المزروعة
بالخس المسمم



إلى متى ستتواصل حالات التسمم الجماعي من المبيدات الكيماوية ومن المسؤول؟

الناتجة عن الكيماويات الزراعية، فإن هذا يعني بأن حالات تسمم وأمراض عديدة سببها الكيماويات المستخدمة، لا تسجل في المستشفيات أو في المؤسسات الصحية المعنية بأنها ناتجة عن المبيدات الكيماوية.
والحقيقة أن التسمم من المبيدات الكيماوية، وخاصة من مجموعة المبيدات الفوسفورية العضوية، بما في ذلك مبيد "تمارون"، ليس نهاية المطاف، بل هي مجرد البداية، إذ وبسبب اختراق هذه المبيدات للجسم، فقد يعاني المصابون مستقبلاً من آثار مرضية خطيرة، مثل تلف السائل المخفي، وخلل في الجهاز العصبي المركزي، وفقدان القدرة على الإحساس ووخزات حادة في اليدين والرجلين، وربما الشلل، فضلاً عن أن مبيدات هذه المجموعة تعد مسرطنة.

ج. ك. / خاص: في أواخر العام ٢٠٠٤ تسمم ١٩ فرد من قلقيلية وعولجوا في المستشفى، وذلك بسبب تناولهم الملوخية من باش متجول، تبين أنها احتوت على متبقيات مبيد فوسفوري عضوي. ومنذ بضعة أشهر تسمم أيضاً أفراد من عائلة واحدة في حلول، بسبب تناولهم الدجاج الملوث ببقايا المبيدات الكيماوية المتراكمة في حقل مجاور لمزرعة الدجاج.
والجدير ذكره أن عشرات حالات التسمم من المبيدات الكيماوية قد تكرر حدوثها في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية، ولكنها لم تصل بشكل رسمي إلى المستشفيات، بمعنى أنها غير مسجلة. والأخطر من ذلك، أن أمراض التسمم أو المرض الناشئ عن بعض المبيدات (خاصة الفوسفورية العضوية) قد تظهر بعد عدة أسابيع أو أشهر. ولأنه لا توجد لدينا جهة علمية مختصة تراقب و تتتابع و تسجل حالات التسمم أو الأمراض



الكتل الإسمنتية توacial الزحف والأراضي الخضراء تتلاشى

الارضي. يضاف إلى ذلك رغبة التجار وأصحاب المنشآت في التوسيع والانتقال من الاماكن التي تتعرض للاغلاقات خاصة في البلدة القديمة الى اماكن أكثر أمانا.

٣٣٪ من الأراضي الخاصة ملك عام

ثائر فقوسة / "صحافيون من أجل البيئة"
خاص بملحق البيئة والتربية

كل إسمتية بيهضه تزحف بشكل متواصل باتجاه الأرضي
الزراعية، طرق طولية سوداء تخفي اللون الأخضر عن السهول،
مشات صناعية وتجارية تنصر الأراضي المحيطة بها، وتفرض
الموت على الحياة الطبيعية، مستوطنة اغتصبوا الأرض
وحولوها إلى طرق الثقافية، أسيجة وجدران... هذا ما تعاني
 منه أراضي محافظة الخليل التي تبلغ مساحتها مليون ومائتين
 الف دونم، الاراضي القابلة للزراعة تبلغ ٦٠ الف دونم، مزروعة
 منها ما يقارب ٣٢٠ الف دونم اي مائتبته نحو ٣٠٪ مناطق
 خصراء من المساحة العامة، ولكن هذه المساحة تتعرض لعوامل
 التلوث المستمرة.

تصنيف استعمالات الأرض

يمكن تصنيف استعمالات الاراضي في محافظة الخليل الى ثلاثة اقسام رئيسية : وهي السطح او المساحات الاصطناعية والتي تكونت بفعل الانسان وتشكل حوالي ٢٩ كم²، اي ما نسبته ٨٪ من مساحة المحافظة . وثانيها المناطق الزراعية وتبلغ مساحتها حوالي ٣٢٠ كم² اي ما نسبته ٣٠٪ من اراضي المحافظة وهي مناطق زراعة بعلية في معظمها، والعنب والریبون اكتر المحاصيل الشائعة وتنترک في شمال المحافظة، وأخيراً المناطق شبه الطبيعية والغابات، حيث تحتل الغابات مساحة صغيرة نسبياً مقارنة بمساحة المحافظة الكلية وتحصل الى ١٠ كم²، والغابات الصنوبرية هي النوع الوحيد المتوفّر، وتنتربع على ٢٨ بقعة مترکزة بشكل رئيسي في الجزء الشمالي الغربي والجنوبي الغربي من المحافظة . وبشكل عام فان مساحة الاراضي غير الزراعية تشكل ما نسبته ٦٥٪ من المحافظة، وان هذه النسبة هي الاعلى من بين محافظات الوطن ذات الكثافة السكانية العالية.

اسباب التلوث والتتصح

اضافة الى غياب المساحات الخضراء من حدائق وغابات
وأهراج في المحافظة، وقلة الارضي الزراعي، فان عوامل
التلوك كثرة المهاجر المنشرة بشكل كبير في احياء مختلفة من
المحافظة، خاصة في بلدات نفح وسعيطا وغيرها، والتي
تقع في الجهات الغربية والشمالية حيث مهب الرياح والتي
تساعد على نقل الغبار الى اجزاء المحافظة، اضافة الى تلوث
المياه بسبب تسرب المياه العادمة التي تؤدي الى زيادة ملوحة
التربة وتصحرها، فضلا عن حرق النفايات الناتجة عن المحافظة
في اراضي قريبة من الارضي الزراعي والسكن، وانتشار المزارع
والمحاصن والمنشآت التجارية في احياء مختلفة من المحافظة
والتي يتجاوز عددها عن ١٠٠ مصنع، وخاصة مصانع الباطون
الجاهز والبلاط والصابون ومعاصر الزيتون.

مديرية الزراعة تحاول السيطرة

استعمالات الأراضي	تسعى مديرية الزراعة في محافظة الخليل الى زيادة المساحة الخضراء والحد من التصحر الناتج عن سوء تخطيط الإنسان في استغلال موارد البيئة وزيادة استثمارها. ومن
المجموع الكلي للطرق الرئيسية ١٩١ كم	الطرق الرئيسية والمحليّة
تشغل ما مساحتها ٦ كم ^٢	المستعمرات
يبلغ طولها ١٢٠ كم	الطرق الالتفافية
عددها ١٣٨ تجمعًا	التجمعات السكانية

استعمالات الأراضي في محافظة الخليل

الطرق المحلية الداخلية كم ٤٩٧	المجموع الكلي للطرق الرئيسية كم ١٩١	الطرق الرئيسية والمحليّة كم ٦٢٦
تشغل ما مساحتها كم ٦٢٦		المستعمرات
يحرم أصحاب الأراضي من البناء على مساحة ١٥٠ م من جانبي الطريق	أي ما يعادل %٣ من مساحة المحافظة	يبلغ طولها كم ١٢٠
	مساحتها نحو كم ٨٠	تجمعها عددها ١٣٨

مید "تمارون" (میثامید و فس)

يعد مبيد "تمارون" من مجموعة المبيدات الفسفورية العضوية، وهو ذو سمية شديدة (Ib)، وذلك حسب تصنيف (WHO). ومن الثابت علمياً أن هذا المبيد يعمل على تثبيط (تعطيل) نشاط إنزيم "أسيتيل كولين أسيتيلاز" اللازم لعمل الجهاز العصبي المركزي في جسم الإنسان وتحديداً نقل الموجات الاندفاعية العصبية عبر الأعصاب والعضلات. وبشكل عام، يتسبب هذا المبيد في نفس الآثار السمية والمرضية الناتجة عن التعرض للمبيدات الحشرية الفسفورية العضوية.

يخترق مبيد "تمارون" جسم الإنسان عبر الجلد أو الاستنشاق أو الفم. وتشير أمراض التسمم (الناتج عن الاستنشاق) على شكل صعوبة وضيق في التنفس، انتفاخات في الصدر، تقصص كبير في بؤبؤ العين، زيادة إفراز الدموع والمخاط من الأنف، عدم وضوح في الرؤيا، دموع وأوجاع حادة في الرأس والبطن. ولدى تناول الطعام المحتوي على متبقيات "تمارون" تكون الأعراض على شكل غثيان وقيء وإسهال وأوجاع حادة في البطن. أما عند اختراق المبيد للجلد في'Brien التعرق الشديد والإرتعاشات. وفي كل الحالات يصيب الجسم الوهن العام ويفقد توازنه وتضعف الرؤيا وتحتل انبساطات القلب، فضلاً عن الغيبوبة التامة ووقف التنفس. ويعتبر "الأتروپين" العلاج الكيماوي المضاد للتسمم من المبيدات الفسفورية العضوية، بشكل عام، ومن التمارون بشكل خاص. كما يؤدي مبيد "تمارون" إلى تشوهات جينية ووراثية. ويترتب هذا المبيد في تسلسلي الماء المنوي وصفوف فالاتية.

كما تم إحصاء حالات عديدة من الرجال الصينيين الذين تلفوا السائل المنوي لديهم وبالتالي تعطلت خصوصيتهم بسبب التعرض لمبيد "تمارون". وأفادت تقارير واردة من الصين التي منعت استخدام "تمارون" الذي أضافته (عام ١٩٧٦) منظمة "الفاو" و"برنامج الأمم المتحدة للبيئة" إلى قائمة المبيدات الخطيرة والمحظورة دولياً، بأن جزءاً هاماً من أصل ٣٢٠ حالة وفاة من المبيدات الزراعية في الصين (عام ١٩٥٥) كان بسبب استخدام مبيد "تمارون" بشكل اعتمادي في الزراعة. وتحدث تقارير أخرى عن اصابات في دول آسيوية وأفريقية في الجهاز العصبي وخاصة فقدان القدرة على الإحساس وتخرُّج الجسم والألام شديدة ناتجة عن الشعور بوخزات حادة في الرجلين واليدين، وذلك بعد بضعة أسابيع من التعرض لنفس المبيد.

وبسبب الآثار الصحية والبيئية الخطيرة لمبيد "تمارون" فقد حظر استخدامه في معظم دول العالم.

وفي العدد ٥ (نيسان ٢٠٠٤) نشر تحقيق عن الوفيات وحالات الشلل والسرطان والفشل الكلوي والأمراض الجلدية براء استخدام المبيدات الكيماوية في قطاع غزة الذي يعده من أكثر مناطق العالم استخداماً للمبيدات الكيماوية، قياساً بعدد

على ضُوّ تكرار حالات التسمم وتفاقم الأمراض الناتجة عن استعمال المبيدات الكيماوية، تناشد دولية البيئة والتنمية جهات الفلسطينية الرسمية والمختصة للتحرك باتجاه فرض رقابة جدية صارمة على استعمال المبيدات، وردع ومحاسبة

المسؤولين عن بث المرض والموت في طعامنا. ونشدده هنا، على أن المعيار الأساسي لأي قرار يمنع أو تقييد استخدام مبيدات معينة يفترض أن يكون المخاطر المرضية والبيئية التي تشكلها تلك المبيدات، بغرض النظر عن أي اعتبار اقتصادي - تجاري. ويفترض أن يتتخذ قرار منع أو سماح استعمال مبيدات محددة، فريق من الاختصاصيين والخبراء في مجالات الصحة العامة والطب والبيئة والزراعة، والقانون وحماية المستهلك، ممثلين عن المؤسسات الحكومية والأهلية ولجان حماية المستهلك ومستقلين، بحيث لا يتحكم بعض أشخاص بالقرار المتطرق ببيتنا وصحتنا وصحة أطفالنا.



"مساحة المستعمرات الإسرائيلية الكلية ستزيد عام ٢٠٢٠ بمقدار أربع مرات أكثر مما كانت عليه عام ١٩٨٩"
محافظة القدس وبيت لحم خسراً ربع مساحة الغابات فيما بين عامي ١٩٨٩ - ٢٠٠٠

الخلاصة

خلال أربعة عقود من احتلالها للأراضي الفلسطينية، تبعت إسرائيل سياسة التوسيع الاستعماري خلال فرض خطط وأليات من أجل السيطرة على الأراضي الفلسطينية هدفًا للمصادرة وذلكر من أجل بناء المستعمرات والقواعد العسكرية بهدف ضم هذه الأراضي المصادر إلى إسرائيل. توجد حالياً أكثر من ٢٨٠ مستعمرة إسرائيلية منتشرة في كافة أنحاء الضفة الغربية بما فيه القدس الشرقية بتعذر سكانى يزيد عن ٤٣٠ ألف مستعمر إسرائيلي نصفهم يعيش في القدس الشرقية. من أجل ذلك فقد قامت السلطات الإسرائيلية باتخاذ إجراءات مختلفة للسيطرة ومنع النظور العمراني خارج نطاق حدود التجمعات العمرانية الفلسطينية القائمة، وذلك من خلال إصدار أوامر عسكرية بمصادرة الأراضي الفلسطينية بهدف بناء تلك المستعمرات أو توسيع القائم منها، كذلك قامت بمنع العديد من المواطنين الفلسطينيين من البناء على أراضيهم بحجة عدم حصولهم على تراخيص البناء أو البناء على أراضي مصادرة أو لأسباب ادعت بأنها آمنة.

لقد أثرت عملية بناء المستعمرات الإسرائيلية في مختلف أنحاء الضفة الغربية، على التجمعات العمرانية الفلسطينية وعلى الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء المفتوحة، وعلى المصادر الطبيعية المتاحة والواقع البيئي الفلسطيني، حيث تسقط سلطات الاحتلال الإسرائيلي حالياً على معظم المناطق الفلسطينية بالرغم من أن الملكية القانونية والتاريخية لتلك الأرضي تعود للسكان الفلسطينيين الذين كانوا وما زالوا يعيشون في فلسطين منذ القدم. فكان برنامج إسرائيل الاستعماري الذي بدأ بعد الاحتلال عام ١٩٦٧ مركزاً على إنشاء البنية التحتية والمباني السكنية والصناعية في المستعمرات الإسرائيلية التي بنيت على الأراضي الفلسطينية المصادر. وقد كانت وما زالت هذه المنشآت عبارة عن كل عمرانية غريبة عن طبيعة التطور الحضري والثقافي الفلسطيني المتواصل. كذلك تمكنت إسرائيل خلال السنوات السبع والثلاثون الماضية في قيام شبكة من الطرق تهدف إلى ربط المستعمرات والقواعد العسكرية الإسرائيلية والمناطق العسكرية المغلقة التي أقيمت في الضفة الغربية بـإسرائيل.

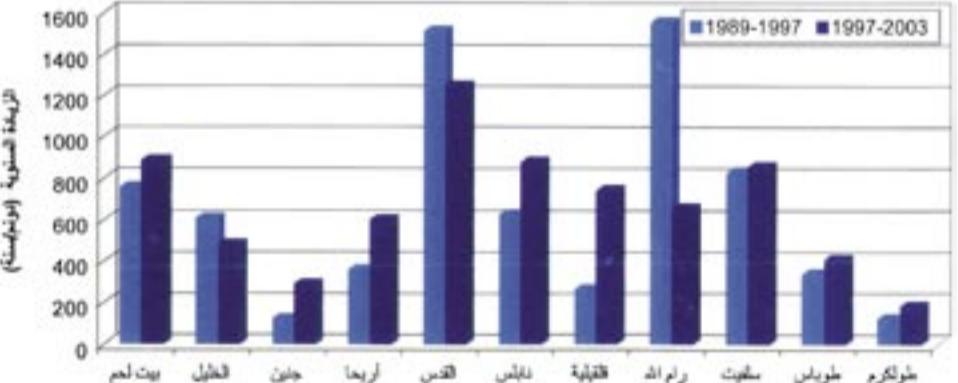
التوقعات المستقبلية

أظهر تحليل التوقعات المستقبلية لبحث أريج، أن مساحة المستعمرات الإسرائيلية الكلية ستزيد عام ٢٠٢٠ بمقدار ٥٠,٤٪، اربع مرات أكثر مما كانت عليه عام ١٩٨٩ وبقيمة من مساحة الضفة الغربية. بينما ستزيد مساحة صافي المنطقة المبنية الفلسطينية بمقدار ٤,٥٪، مرة لتغطي تقريباً ٥٪ من مساحة الضفة الغربية لنفس الفترة الزمنية. وبذلك فإن الزيادة السنوية المقدرة للمساحة الكلية للمستعمرات الإسرائيلية ومساحة صافي المنطقة المبنية الفلسطينية هي بمقدار ٧٣٦٤ و ٧٠٩٥ دونم/سنة على التوالي من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٣٠.

استمرت المستعمرات الإسرائيلية التي بنيت على أراضي الضفة الغربية بالتوسيع المتتسارع، كما اظهرت التحليلات التي أجرتها معهد الأبحاث التطبيقية (أربج) في بحث مسحي تحليلي شامل بعنوان "ثر النشاطات العمرانية المختلفة على استخدام الأراضي والمجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية"، وذلك حتى عام ٢٠٠٣ (انظر الجدول). وقد حدث هذا التوسيع على حساب المناطق الزراعية الخصبة والقيمة المتوفرة في الضفة الغربية، وهذا يعكس سياسة الحكومة الإسرائيلية في بناء مستعمرات جديدة على شكل مجموعات، ما يؤدي إلى مصادرة المزيد من الأراضي حتى خلال ما يسمى عملية السلام. ولقد تم تحديد مناطق تجمعات المستعمرات الإسرائيلية، بما في ذلك المناطق التي قد تستخدم للتوسيع المستقبلي للمستعمرات، عن طريق التحليل النظري لصور الأقمار الصناعية وحساب مساحتها في الفترة ما بين ١٩٨٩ - ٢٠٠٣.

الساحة الكلية للمستعمرات الإسرائيلية المقدرة بوحدة الدونم في الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٣ حسب المحافظة (أريج)

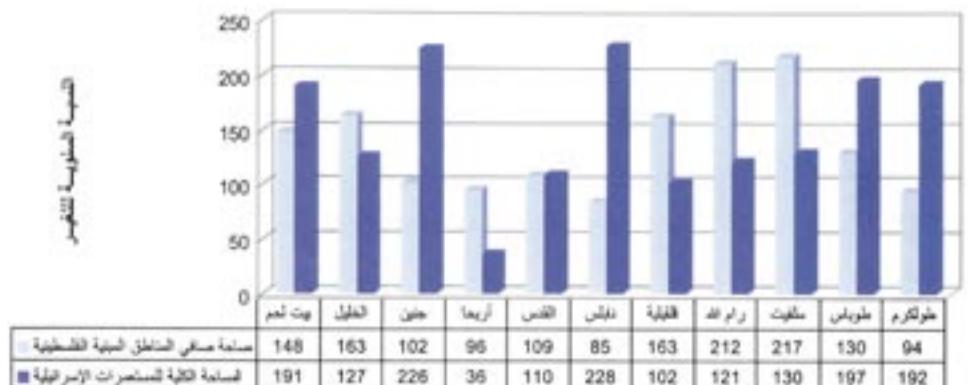
المحافظة	١٩٨٩	١٩٩٧	٢٠٠٣
بيت لحم	٥٣٥١	١١٤٠٩	١٦٧٢٠
الخليل	٥٢٩٥	١٠١٥٩	١٣٠٥٠
جنين	١٠١١	١٩٩٢	٣٧٣٧
أريحا	١٥٧٥٠	١٨٦١٢	٢٢٢٣٠
القدس	١٨٢٤٥	٣٠٣٤٧	٣٧٨٣٧
نابلس	٣٤٦٠	٨٤٦٨	١٣٧٤٠
قلقيلية	٥٦٢٥	٧٧٤٩	١٢٢٠٠
رام الله والبيرة	١٢١٢٣	٢٤٥٤٥	٢٨٤٩٠
سلفيت	٧٣٥٤	١٣٩٦٧	١٩١١٠
طوباس	٢٤٧٤	٥١٨٢	٧٦٣٥
طولكرم	٩١٩	١٨٩٦	٣٠١١
المجموع	٧٧٦٠٨	١٣٤٣٢٥	١٧٧٧٦٠



شكل(١): الزيادة السنوية في مساحة المستعمرات الاسرائيلية حسب المحافظة في الفترات الزمنية ١٩٨٩-١٩٩٧، و ١٩٩٧-٢٠٠٣

تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية هي بمقدار ٧٠٩٠ دونم / سنة، وقد ازدادت هذه القيمة لتصل إلى ٧٢٣٩ دونم / سنة وذلك بعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى عام ٢٠٠٣.

وبحسب بحث "أريج"، فإن نسب التغير (معدل الزيادة) لاتجاه النمو العمراني الفلسطيني والتلوّس في المساحة الكلية للمستعمرات الإسرائيليّة في محافظات الضفة الغربية بين عامي ١٩٨٩ و ٢٠٠٠ مبيّنة في الشكل (٢). تظهر البيانات ان التغير الحالـى في مساحة المنطقة المبيـة الفلسطينـية وفي توسيـع المستعـمرات الإسرائيليـة في مـحافظـة القدس حدث بـنفس السـرعة وبـقيـمة ١١٠٪ بين العامـين ١٩٨٩ - ٢٠٠٠. بينما اخـرتـ محافظـات بـيت لـحم وجـنـين وـنـابـلـ،



شكل (٢): نسخة التغير المؤدية في التطور العماني، الفلسطيني، مقابل التوسيع في المستعمرات الاسرائيلية في الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٠



جبل أبو غنيم في كانون ثاني ١٩٩٧



جبل أبو غنيم في كانون ثانٍ ٢٠٠٥



أخبار البيئة والتنمية

لباقي دول العالم، فهي تقريراً ٦٠ حالة لكل مئة ألف مواطن في فلسطين، و ٧٠ حالة لكل مئة ألف مواطن في الأردن، و ١٢٠ حالة لكل مئة ألف مواطن في الوسط العربي في إسرائيل، و ١٥٠ حالة لكل مئة ألف مواطن في أوروبا وأمريكا. الجدير بالذكر، أن محافظة بيت لحم تعاني من تلوث بيئي يفوق باقي مناطق الضفة الغربية، من حيث التلوث الهوائي الناجم عن حرق النفايات، حيث يوجد أكبر تجمع صناعي في مجال الحجر والرخام في المحافظة، الأمر الذي انعكس على الوضع الصحي في المحافظة. لذا، أوصت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن بوقف منح التراخيص لمصانع الحجر والرخام والمصانع الأخرى في المناطق المأهولة بالسكان في محافظة بيت لحم، وفرض إجراءات وقائية على المصانع الموجودة، مثل تعبيد ساحات وطرق المصانع، وبناء جدران حولها. كما أوصت الهيئة بتوفير الإمكانيات اللازمة للمرصد الفلسطيني لدراسات السرطان في بيت لحم، من أجل دراسة ظاهرة انتشار مرض السرطان في المحافظة قياساً بالمحافظات الأخرى، ثم البحث في إمكانية معالجتها. ويدرك أن مركز العلاج الرئيسي لأمراض السرطان في الضفة الغربية يوجد في مستشفى الحسين في بيت لحم، بالإضافة إلى قسم آخر في المستشفى الوطني في نابلس.

"صحافيون من أجل البيئة"

ندوة في الخليل بمناسبة يوم البيئة العربية



الخليل / خاص بالبيئة والتنمية: نظم الأسبوع الماضي تجمع "صحافيون من أجل البيئة" في فلسطين ندوة في قاعة اللجان الشعبية في محافظة الخليل (قاعة شهداء مجرزة الحرم الإبراهيمي)، تحت عنوان "نحو بيئنة سليمة لحياة أفضل"، وذلك بمناسبة يوم البيئة العربية. وحضر الندوة عدد من الأطراف والمؤسسات الحكومية والوطنية والشعبية، وعد من المهتمين والمواطنين. وحاضر في الندوة كل من الدكتور سعيد شاهين المدير العام في وزارة الإعلام، في الخليل، والأستاذ بشائر الناجي المتخصص في المجال البيئي وأمين عام اللجان الشعبية عزمي الشيوخي. في بداية الندوة تحدث الصحفي ثائر فقوسة منسق تجمع "صحافيون من أجل البيئة" بمحافظة الخليل عن نشاطات التجمع وبرامجه وفعالياته المستقبلية ودوره في الحفاظ على البيئة وأنماط ما يمكن اتخاذها بفعل الملوكات.

اما الناجي، فتناولت تراجع مساحات الأراضي الزراعية في محافظة الخليل، متطرفة الى أهم الأسباب المؤدية الى تدمير واقع الزراعة في المحافظة ممثلة بالانتهاكات الاسرائيلية والفلسطينية، سواء بسبب المياه العادمة او شق الطرق او الدفن غير القانوني للنفايات الخطرة، والتاثير البيئي للمحاجر والكسارات على اراضي وسكان المحافظة وما تسببه من تلوث للهواء وتشوه طبيعي لشكل الأرض وخاصة الارضي الزراعية.

وتحول دور اللجان الشعبية في الحفاظ على البيئة، أكد عزمي الشيوخي ان للقواعد الشعبية على امتداد ساحات الوطن دور هام للحفاظ على البيئة والطبيعة الفلسطينية من خلال تعزيز الثقافة الوطنية لحماية الأرض والبيئة من كافة الممارسات والسلوكيات الخطاطنة، والتنفس بالغرض لتكون نظيفة من الملوكات من أجل حياة نقية، مشيراً الى ان الاحتلال هو العدو الاول للبيئة، للحجر والبشر، وكل ما هو فلسطيني، وذلك من خلال استمرار الاحتلال وبناء الجدار العنصري والمستوطنات وشق الطرق الالتفافية ودفع المخلفات الخطرة في الأرض الفلسطينية.

وفي نهاية الندوة ناقش الحضور الوضع البيئي في محافظة الخليل، وتم توجيه العديد من الأسئلة للمحاضرين الذين أجابوا عليها، وخلصت الندوة إلى جملة من التوصيات التي أكدت على ضرورة استمرار عقد مثل هذه الندوات والأنشطة الصديقة للبيئة وتضافر الجهود الشعبية والرسمية للعمل من أجل حماية البيئة.

منذ بداية الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ وحتى آذار عام ٢٠٠٤

الاحتلال الإسرائيلي اقتل نحو مليوني شجرة في الضفة الغربية

معهد "أريج" / بيت لحم: طبقاً لإحصائيات وزارة الزراعة الفلسطينية فإن ١٩١٤,٠٠ شجرة قد اجتلت من الأرض الفلسطينية منذ بداية الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ وحتى شهر آذار من العام ٢٠٠٤ على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي

النتائج أن ٤٤,٧٪ من الأسر تتخلص من مياهها العادمة عن طريق شبكة عامة للصرف الصحي، و ٥٤,٧٪ من الأسر تتخلص من مياهها العادمة عن طريق الصرف الصحي أو الصمام. وتشير نتائج المسح إلى أن ٣٢,١٪ من الأسر أفادت أنها تتعرض للضجيج، في حين ٤٪ من الأسر تتعرض للروائح، و ٢١,٣٪ من الأسر تتعرض للدخان، فيما أظهرت النتائج أن ٧,٥٪ فقط من الأسر تتعرض للدخان في الأراضي الفلسطينية. كما بينت النتائج أن أهم مصدر للضجيج ٦٩,٣٪ من الأسر المتعرضة للضجيج في الأراضي الفلسطينية كان حركة المرور، وأهم مصدر للغار بالمقارنة ٧٥,٦٪ من الأسر المتعرضة للدخان كأن الطريق غير المعبدة، بينما تم اعتبار حرق النفايات هو المصدر الأهم للغار بالنسبة ٣٣,٠٪ من الأسر المتعرضة للدخان في الأراضي الفلسطينية.

في غياب مكب للنفايات الصلبة

نفايات بيت لحم تحرق بطريقة عشوائية

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن / خاص: ترك عدم وجود مكب للنفايات الصلبة في محافظة بيت لحم، آثاراً سلبية أدت إلى وجود تلوث هوائي، حيث يقوم السكان بحرق النفايات في أماكن غير مخصصة لذلك، وبطريقة عشوائية، مما يثير رواح ومواد بعضها قد يكون ساماً. فمثلاً، تقوم بعض القرى، مثل وادي النبع وجورة الشمعة والمغصرة، وبسبب نقص الموارد المائية، بتجميع النفايات الصلبة في منطقة جبلية تتوسط هذه القرى وتحرقها. والجدير بالذكر، أن شرطة محافظة بيت لحم قامت سنة ٢٠٠٣، بإحراق السيارات غير القانونية في منطقة قريبة من مديرية الشرطة بين بيوت المواطنين. وقد أوصت الهيئة الفلسطينية في المستقلة لحقوق المواطن بإيجاد مكان لاستعماله مكب للنفايات الصلبة ومعالجتها في محافظة بيت لحم، وفق الطرق العلمية الحديثة وبشراف مختصين.

المستوطنات الإسرائيلية تضخ ١٨ مليون م³ من المياه العادمة سنوياً في وادي النار

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن / خاص: تعمل المستوطنات المنتشرة بجوار القرى والمدن الفلسطينية على تلوث المياه الفلسطينية بسبب المياه العادمة التي تنتجهما هذه المستوطنات. وفي محافظة بيت لحم، وبالتحديد في منطقة واد النار، تقوم المستوطنات الإسرائيلية المحيطة بالقدس بضخ ١٨ مليون م³ من المياه العادمة سنوياً، مما يعني تلوثاً حقيقياً للمياه والبيئة في المنطقة المذكورة.

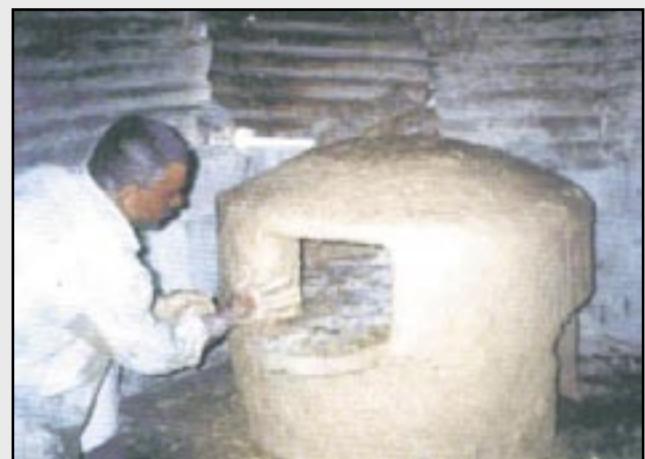
ويزيد العاملون في هذا المجال بأن مياه الينابيع في الريف الغربي في محافظة بيت لحم، هي بشكل عام مياه ملوثة وغير قابلة للاستخدام، ويرجع الأصحابون ذلك لعدة أسباب، أهمها عدم وجود شبكات للصرف الصحي في القرى الواقعة في منطقة واد النار، تقوم المستوطنات الإسرائيلية المحيطة بالقدس بضخ ١٨ مليون م³ من المياه العادمة سنوياً، مما يعني تلوثاً حقيقياً للمياه والبيئة في المنطقة المذكورة. ويفيد العاملون في هذا المجال بأن مياه الينابيع في الريف الغربي في محافظة بيت لحم، هي بشكل عام مياه ملوثة وغير قابلة للاستخدام، ويرجع الأصحابون ذلك إلى المياه وتختلط معها، مما يسبب تلوثاً كبيراً، حيث أكدت ذلك الفحوصات المخبرية إلى المياه وتختلط معها، مما يسبب تلوثاً كبيراً، حيث تؤدي ذلك الفحوصات المخبرية إلى أجترتها دائرة صحة البيئة في مديرية الصحة، التي اتخذت إجراءات إعلامية، منها وضع لافتات على بعض الينابيع في منطقة برك سليمان، تحذر من استخدامها لأنها مياه ملوثة نتيجة تسرب المياه العادمة إليها. ويرجع الأصحابون ذلك إلى التلوث الجرثومي ل المياه الشرب إلى تسرب محتويات الصرف الصحي إلى آبار جمع المياه، السيلول والأترية الملوثة التي تختلط ب المياه الشرب، إذنما خط المياه العادمة بخطوط الينابيع أو خطوط المياه الأساسية، عدم المعالجة الكافية للمياه الماخوذة من الينابيع، وموت بعض الكائنات الحية في الآبار، وأختلاط الجراثيم الموجودة في أجسامها بمياه الشرب. مع ذلك، تقوم دائرة صحة البيئة في مديرية الصحة بمحافظة بيت لحم، بإجراء فحوصات دورية للمياه، حيث تقوم أسبوعياً (كل يوم إثنين)، أو بناء على طلب من المواطنين، باخذ عينات من المياه من مناطق مختلفة، لفحصها ومعرفة قابليتها للاستخدام الآمني. وبشكل عام تعتمد محافظة بيت لحم على مصادر مائية أساسين: الآبار الجوفية: وهي ست آبار حسب إحصائيات قام بها معهد الأبحاث التطبيقية في بيت لحم (أريج) عام ١٩٩٩. ومياه الينابيع: وهي منتشرة في منطقة الريف الغربي من المحافظة، وبالذات في قرى بتير، وأرطاس، وحوسان، ووادي فوكين، ونحالين.

محافظة بيت لحم تعاني من أعلى نسبة لسرطان في الضفة والقطاع

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن / خاص: التقى مكتب الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن مؤخراً بالدكتور عبد الرحيم سلهب، رئيس قسم الأورام وأمراض الدم في مستشفى الحسين الحكومي، ومدير السجل الفلسطيني للسرطان، حيث أكد الأخير بأن أعلى نسبة للسرطان في الضفة الغربية وقطاع غزة هي في محافظة بيت لحم، إذ يوجد في المحافظة ٨٤ حالة لكل ١٠,٠٠٠ مواطن. وذكر الدكتور عبد الرحيم أنه لا يستطيع معرفة أسباب ارتفاع حالات السرطان في المحافظة بيت لحم، إلا ببيانات عن المحافظة الأخرى، وذلك بسبب عدم وجود إحصائيات مبنية على بيانات عن الأراضي والواقعية منها، وموقع الحفر المتخصص بالمنزل، وذلك في محيط المنزل، وذلك بالروايات أو الغبار أو الدخان، وببيانات عن الضجيج في محيط المنزل. وبيّنت نتائج المسح أن ٩,٥٪ من الأسر في الأراضي الفلسطينية لا تتقاضى خدمة جمع النفايات الصلبة. وأفادت ٤٩,٦٪ من هذه الأسر أن أهم طريقة للتخلص من النفايات هو إلقائها في أقرب حاوية. وتعد مخلفات الطعام من أهم المكونات للنفايات المنزلية لحوالي ٨١,٣٪ من الأسر في الضفة الغربية.

وأشارت النتائج إلى أن مجموع كمية النفايات المنتجة يومياً في الأراضي الفلسطينية بلغت ٢,٧٢ طن، بينما بلغ متوسط إنتاج الأسرة اليومية من النفايات ٤,٦ كغم، في حين بلغ متوسط إنتاج الفرد اليومي من النفايات المنزلية ٧,٧ كغم. أما بالنسبة لطريقة التخلص من المياه العادمة في الأراضي الفلسطينية فقد بيّنت

تحسين كفاءة الأفران الطينية في شمال غزة



غزة / خاص بملحق البيئة والتنمية: يعد مشروع تحسين كفاءة الأفران الطينية وتقليل ضررها على البيئة، والذي تفذته الجمعية الفلسطينية للاغاثة والتنمية، من المشاريع الهامة التي نفذت في شمال قطاع غزة، خاصة وأن معظم سكان المنطقة يصنعن الأفران الطينية داخل المنازل دون مراعاة الجوانب البيئية والصحية، لذا فإن التقليل من ملوثات البيئة من العوامل الأساسية التي يرتكز عليها المشروع. وأشارت الجمعية إلى أن المشروع هو مشروع يبني بنسج مع الأفكار والحلول المعاصرة للحد من الملوثات البيئية الناجمة عن استخدام المجتمعات للأساليب التقليدية في التعامل مع البيئة. وتنقول الجمعية بان المشروع الذي يعد الأول من نوعه في قطاع غزة، ساهم بصورة رئيسية في تحقيق هدفه العام وهو تعزيز الوعي البيئي من خلال خلق بديل صديقة للأفران الطينية وتحسين تصمييمها المستخدمة في المنازل، وإضافة إلى تحسين كفاءة الأفران الطينية واستخدام المجنحات لاختيار عدد من المتربيين من ذوي الخبرة في صناعة الأفران الطينية والنجاش والරشادات المتعلقة بتصنيع الأفران وتحقيقها من نسبة الغازات المنبعثة من استخدام الأفران، والحفاظ على وجود بيئة سلية من خلال حملات توقيعية للأهالي إضافة إلى التقليل من نسبة الأمراض التي تصيب الإنسان، وبناء قدرات تساهمن في تحسين كفاءة الأفران من خلال دورات تدريبية لاصحاح الورش وصانعي الأفران، وزرع الإحساس بالمسؤولية لدى الفتنة المستفيدة للعمل على استمرارية وديومة المشروع. ونوهت الجمعية في تقرير لها، بان تفاصيل المشروع قد تضمن العديد من الفعاليات المختلفة، ومنها عقد سلسلة من اللقاءات التي هدفت إلى قبول السكان للنصائح والرشادات المتعلقة بتصنيع الأفران واستخدام الأفران، وعقد دورات تدريبية لاختيار عدد من المتربيين من ذوي الخبرة في صناعة الأفران في مختلف الجنسيات والثقافات، ومنها عقد سلسلة من اللقاءات التي هدفت إلى تغيير نظرية الأفران، إضافة إلى التقليل من نسبة الأمراض التي تصيب الإنسان، وبناء قدرات تساهمن في تحسين كفاءة الأفران من خلال دورات تدريبية لاصحاح الورش وصانعي الأفران، وزرع الإحساس بالمسؤولية لدى الفتنة المستفيدة للعمل على استمرارية وديومة المشروع.

تدريبياً، إضافة إلى التنسيق مع المؤسسات الأهلية والرسمية. وأوضحت الجمعية بأن الفتنة التي استفادت من المشروع تمثلت في الأسر الأكثر تضرراً من استخدام الأفران الطينية، وأصحاب الورش التي تصنعن الأفران القديمة، حيث شاركت في مرحلة التدريب النظري والعملي. وانقسم تفاصيل المشروع إلى أربع مراحل، تمتل كل منها في توزيع المهنين للبيء في بناء الأفران حيث تم بناء خمسين فرناً للاستعمال، وعدها عقد سلسلة من اللقاءات التي هدفت إلى قبول السكان للنصائح والرشادات المتعلقة بتصنيع الأفران واستخدام الأفران، وعقد دورات تدريبية لاختيار عدد من المتربيين من ذوي الخبرة في صناعة الأفران الطينية. وأوضحت الجمعية بأن الفتنة التي استفادت من المشروع تمثلت في الأسر الأكثر تضرراً من استخدام الأفران الطينية، وأصحاب الورش التي تصنعن الأفران القديمة، حيث شاركت في مرحلة التدريب النظري والعملي. وانقسم تفاصيل المشروع إلى أربع مراحل، تمتل كل منها في توزيع المهنين للبيء في بناء الأفران حيث تم بناء خمسين فرناً للاستعمال، وعدها عقد سلسلة من اللقاءات التي هدفت إلى قبول السكان للنصائح والرشادات المتعلقة بتصنيع الأفران واستخدام الأفران، وعقد دورات تدريبية لاختيار عدد من المتربيين من ذوي الخبرة في صناعة الأفران الطينية. وأوضحت الجمعية بأن الفتنة التي استفادت من المشروع تمثلت في الأسر الأكثر تضرراً من استخدام الأفران الطينية، وأصحاب الورش التي تصنعن الأفران القديمة، حيث شاركت في مرحلة التدريب النظري والعملي. وانقسم تفاصيل المشروع إلى أربع مراحل، تمتل كل منها في توزيع المهنين للبيء في بناء الأفران حيث تم بناء خمسين فرناً للاستعمال، وعدها عقد سلسلة من اللقاءات التي هدفت إلى قبول السكان للنصائح والرشادات المتعلقة بتصنيع الأفران واستخدام الأفران، وعقد دورات تدريبية لاختيار عدد من المتربيين من ذوي الخبرة في صناعة الأفران الطينية. وأوضحت الجمعية بأن الفتنة التي استفادت من المشروع تمثلت في الأسر الأكثر تضرراً من استخدام الأفران الطينية، وأصحاب الورش التي تصنعن الأفران القديمة، حيث شاركت في مرحلة التدريب النظري والعملي. وانقسم تفاصيل المشروع إلى أربع مراحل، تمتل كل منها في توزيع المهنين للبيء في بناء الأفران حيث تم بناء خمسين فرناً للاستعمال، وعدها عقد سلسلة من اللقاءات التي هدفت إلى قبول السكان للنصائح والرشادات المتعلقة بتصنيع الأفران واستخدام الأفران، وعقد دورات تدريبية لاختيار عدد من المتربيين من ذوي الخبرة في صناعة الأفران الطينية. وأوضحت الجمعية بأن الفتنة التي استفادت من المشروع تمثلت في الأسر الأكثر تضرراً من استخدام الأفران الطينية، وأصحاب الورش التي تصنعن الأفران القديمة، حيث شاركت في مرحلة التدريب النظري والعملي. وانقسم تفاصيل المشروع إلى أربع مراحل، تمتل كل منها في توزيع المهنين للبيء في بناء الأفران حيث تم بناء خمسين فرناً للاستعمال، وعدها عقد سلسلة من اللقاءات التي هدفت إلى قبول السكان للنصائح والرشادات المتعلقة بتصنيع الأفران واستخدام الأفران، وعقد دورات تدريبية لاختيار عدد من المتربيين من ذوي الخبرة في صناعة الأفران الطينية. وأوضحت الجمعية بأن الفتنة التي استفادت من المشروع تمثلت في الأسر الأكثر تضرراً من استخدام الأفران الطينية، وأصحاب الورش التي تصنعن الأفران القديمة، حيث شاركت في مرحلة التدريب النظري والعملي. وانقسم تفاصيل المشروع إلى أربع مراحل، تمتل كل منها في توزيع المهنين للبيء في بناء الأفران حيث تم بناء خمسين فرناً للاستعمال، وعدها عقد سلسلة من اللقاءات التي هدفت إلى قبول السكان للنصائح والرشادات المتعلقة بتصنيع الأفران واستخدام الأفران، وعقد دورات تدريبية لاختيار عدد من المتربيين من ذوي الخبرة في صناعة الأفران الطينية. وأوضحت الجمعية بأن الفتنة التي استفادت من المشروع تمثلت في الأسر الأكثر تضرراً من استخدام الأفران الطينية، وأصحاب الورش التي تصنعن الأفران القديمة، حيث شاركت في مرحلة التدريب النظري والعملي. وانقسم تفاصيل المشروع إلى أربع مراحل، تمتل كل منها في توزيع المهنين للبيء في بناء الأفران حيث تم بناء خمسين فرناً للاستعمال، وعدها عقد سلسلة من اللقاءات التي هدفت إلى قبول السكان للنصائح والرشادات المتعلقة بتصنيع الأفران واستخدام الأفران، وعقد دورات تدريبية لاختيار عدد من المتربيين من ذوي الخبرة في صناعة الأفران الطينية. وأوضحت الجمعية بأن الفتنة التي استفادت من المشروع تمثلت في الأسر الأكثر تضرراً من استخدام الأفران الطينية، وأصحاب الورش التي تصنعن الأفران القديمة، حيث شاركت في مرحلة التدريب النظري والعملي. وانقسم تفاصيل المشروع إلى أربع مراحل، تمتل كل منها في توزيع المهنين للبيء في بناء الأفران حيث تم بناء خمسين فرناً للاستعمال، وعدها عقد سلسلة من اللقاءات التي هدفت إلى قبول السكان للنصائح والرشادات المتعلقة بتصنيع الأفران واستخدام الأفران، وعقد دورات تدريبية لاختيار عدد من المتربيين من ذوي الخبرة في صناعة الأفران الطينية. وأوضحت الجمعية بأن الفتنة التي استفادت من المشروع تمثلت في الأسر الأكثر تضرراً من استخدام الأفران الطينية، وأصحاب الورش التي تصنعن الأفران القديمة، حيث شاركت في مرحلة التدريب النظري والعملي. وانقسم تفاصيل المشروع إلى أربع مراحل، تمتل كل منها في توزيع المهنين للبيء في بناء الأفران حيث تم بناء خمسين فرناً للاستعمال، وعدها عقد سلسلة من اللقاءات التي هدفت إلى قبول السكان للنصائح والرشادات المتعلقة بتصنيع الأفران واستخدام الأفران، وعقد دورات تدريبية لاختيار عدد من المتربيين من ذوي الخبرة في صناعة الأفران الطينية. وأوضحت الجمعية بأن الفتنة التي استفادت من المشروع تمثلت في الأسر الأكثر تضرراً من استخدام الأفران الطينية، وأصحاب الورش التي تصنعن الأفران القديمة، حيث شاركت في مرحلة التدريب النظري والعملي. وانقسم تفاصيل المشروع إلى أربع مراحل، تمتل كل منها في توزيع المهنين للبيء في بناء الأفران حيث تم بناء خمسين فرناً للاستعمال، وعدها عقد سلسلة من اللقاءات التي هدفت إلى قبول السكان للنصائح والرشادات المتعلقة بتصنيع الأفران واستخدام الأفران، وعقد دورات تدريبية لاختيار عدد من المتربيين من ذوي الخبرة في صناعة الأفران الطينية. وأوضحت الجمعية بأن الفتنة التي استفادت من المشروع تمثلت في الأسر الأكثر تضرراً من استخدام الأفران الطينية، وأصحاب الورش التي تصنعن الأفران القديمة، حيث شاركت في مرحلة التدريب النظري والعملي. وانقسم تفاصيل المشروع إلى أربع مراحل، تمتل كل منها في توزيع المهنين للبيء في بناء الأفران حيث تم بناء خمسين فرناً للاستعمال، وعدها عقد سلسلة من اللقاءات التي هدفت إلى قبول السكان للنصائح والرشادات المتعلقة بتصنيع الأفران واستخدام الأفران، وعقد دورات تدريبية لاختيار عدد من المتربيين من ذوي الخبرة في صناعة الأفران الطينية. وأوضحت الجمعية بأن الفتنة التي استفادت من المشروع تمثلت في الأسر الأكثر تضرراً من استخدام الأفران الطينية، وأصحاب الورش التي تصنعن الأفران القديمة، حيث شاركت في مرحلة التدريب النظري والعملي. وانقسم تفاصيل المشروع إلى أربع مراحل، تمتل كل منها في توزيع المهنين للبيء في بناء الأفران حيث تم بناء خمسين فرناً للاستعمال، وعدها عقد سلسلة من اللقاءات التي هدفت إلى قبول السكان للنصائح والرشادات المتعلقة بتصنيع الأفران واستخدام الأفران، وعقد دورات تدريبية لاختيار عدد من المتربيين من ذوي الخبرة في صناعة الأفران الطينية. وأوضحت الجمعية بأن الفتنة التي استفادت من المشروع تمثلت في الأسر الأكثر تضرراً من استخدام الأفران الطينية، وأصحاب الورش التي تصنعن الأفران القديمة، حيث شاركت في مرحلة التدريب النظري والعملي. وانقسم تفاصيل المشروع إلى أربع مراحل، تمتل كل منها في توزيع المهنين للبيء في بناء الأفران حيث تم بناء خمسين فرناً للاستعمال، وعدها عقد سلسلة من اللقاءات التي هدفت إلى قبول السكان للنصائح والرشادات المتعلقة بتصنيع الأفران واستخدام الأفران، وعقد دورات تدريبية لاختيار عدد من المتربيين من ذوي الخبرة في صناعة الأفران الطينية. وأوضحت الجمعية بأن الفتنة التي استفادت من المشروع تمثلت في الأسر الأكثر تضرراً من استخدام الأفران الطينية، وأصحاب الورش التي تصنعن الأفران القديمة، حيث شاركت في مرحلة التدريب النظري والعملي. وانقسم تفاصيل المشروع إلى أربع مراحل، تمتل كل منها في توزيع المهنين للبيء في بناء الأفران حيث تم بناء خمسين فرناً للاستعمال، وعدها عقد سلسلة من اللقاءات التي هدفت إلى قبول السكان للنصائح والرشادات المتعلقة بتصنيع الأفران واستخدام الأفران، وعقد دورات تدريبية لاختيار عدد من المتربيين من ذوي الخبرة في صناعة الأفران الطينية. وأوضحت الجمعية بأن الفتنة التي استفادت من المشروع تمثلت في الأسر الأكثر تضرراً من استخدام الأفران الطينية، وأصحاب الورش التي تصنعن الأفران القديمة، حيث شاركت في مرحلة التدريب النظري والعملي. وانقسم تفاصيل المشروع إلى أربع مراحل، تمتل كل منها في توزيع المهنين للبيء في بناء الأفران حيث تم بناء خمسين فرناً للاستعمال، وعدها عقد سلسلة من اللقاءات التي هدفت إلى قبول السكان للنصائح والرشادات المتعلقة بتصنيع الأفران واستخدام الأفران، وعقد دورات تدريبية لاختيار عدد من المتربيين من ذوي الخبرة في صناعة الأفران الطينية. وأوضحت الجمعية بأن الفتنة التي استفادت من المشروع تمثلت في الأسر الأكثر تضرراً من استخدام الأفران الطينية، وأصحاب الورش التي تصنعن الأفران القديمة، حيث شاركت في مرحلة التدريب النظري والعملي. وانقسم تفاصيل المشروع إلى أربع مراحل، تمتل كل منها في توزيع المهنين للبيء في بناء الأفران حيث تم بناء خمسين فرناً للاستعمال، وعدها عقد سلسلة من اللقاءات التي هدفت إلى قبول السكان للنصائح والرشادات المتعلقة ب

اليوم العالمي للغة العربية: كلمة ونصف....

وللأسف، لا ياتي هذا اليوم في كل عام، إلا وقد تضاعفت الإساءة للبيئة، وتكاثرت العقبات أمام العمل لتحسين قضائهاها وحماية مكوناتها، فها نحن نشاهد أو نسمع، في كل حقيقة، عن وباء بيئي هنا أو تدمير بيئي هناك، ومعظم هذه الكوارث بسببها الإنسان نتيجة تعامله العدائي مع البيئة.

ولأهمية البيئة ودورها المحوري في عملية التنمية
في فلسطين، إلى جانب ما يخترن باطنها من ثروات
وموارد، فيجب أن تكون كافة شرائح ومؤسسات المجتمع
الرسمية منها والأهلية، واعية لمثل هذا الدور والتعاطي
مع متطلباته وشروطه بالشكل المناسب والناجح.

هنا في فلسطين، وهناك في السماء العربية من
المحيط إلى الخليج، يكاد لا يجد المرء بقعة يمكنه فيها
تنفس الهواء النقى العليل، أو التنعم بارض خالية من
السموم، أو التخليق في فضاءات حرة. ونتمنى أن نجد
حرباً بيئياً عربياً واحداً ينحاز لبيئة عطشى ولأرض
منهوبة الثروات.

البيئة ملائمة مع التنمية، لأن آلية تنمية لا بد أن تستند إلى أنسس تنلاع ووضع البيئي. لكن، في وطننا العربي الذي تواصه المشاكل البيئية من كل جانب، لا بد من تحديد الاهتمامات وأولويات البيئية حسب ما يراه الجمهور العربي، لا وفق ما يراه المستندون للبيئة والباحثون بها. وستستدعي الضرورة، أن يستمع أصحاب القرار في الوطن العربي إلى شعوبهم، فيما يختص بالبيئة والمأثر المحدقة فيها، وأن يسرعوا لإيجاد آليات عمل لتنمية التعاون العربي في المجالات البيئية، فضلاً عن تحديد المشكلات البيئية الرئيسية في الوطن العربي وأولويات العمل اللازم لمواجهتها، وكذلك دراسة العلاقات المشابكة بين البيئة والتنمية، وخاصة ما يتطلب تناولها بعداً إقليمياً.

قسطاً ولو يسيراً من حقها علينا، بعد أن انتهكها الإنسان أو الاحتبال أو أصحاب المشاريع ذوو المبادئ المناهية لسلامة البيئة أو حماية الطبيعة؟ كذلك، يتحتم علينا الإجابة على جملة تساؤلات، تراود المواطن العربي ليل نهار: ما هو مستقبلنا البشري في ظل وجودنا في بيئه سوداء؟ وما هو دور المؤسسات الرسمية العربية في سن قوانين وتشريعات تساعده في المحافظة على البيئة؟ وما هي الإشكالية التي تحول دون بلورة موقف أو تكوين رأي عام عربي، يكون مصوّتاً أو مدافعاً عن فضاءات البيئة ونضارتها؟ لقد أصبح الاهتمام بالقضايا البيئية اهتماماً رئيسياً في العديد من دول العالم، ولا يمكن لآية دولة ترغب في التقدم في أي مجال إلا أن تضع البعد البيئي في أجندتها التنموية. كما وغدت كلمة

محمود الفطافطة / المنسق العام لجتماع "صحافيون من أجل البيئة"

أطل علينا يوم البيئة العربية هذا العام، وبينتنا العربية، وتحديداً الفلسطينية، تعاني من مطالب شتى، وسلوكيات قاتلة بحقها، فبدلاً من أن تتضاعف المساحات الخضراء في بلادنا، أصبحنا نتنفس على الدوام عوادم السيارات، فضلاً عن ممارسات عدائية ظالمة بحق البيئة.

في الرابع عشر من تشرين أول من كل عام ، تنتادي الكثير من المؤسسات العربية المختصة أو المهمة بالبيئة، لعقد اجتماعات أو تنظيم مؤتمرات ومحاضرات للحديث عن البيئة من حيث واقعها ومستقبلها. لكن المسؤول الواجب طرحه هنا: هل يساهم كل ذلك في إعطاء بيئة

تنمية/ الاستخدام البيئي المتداخل

والصادرات والواردات ورأس المال، فمن السخافة بمكان الحديث عن اقتصاد موحد للضفة والقطاع، بل ومن المثير للشقة مجرد القول بـان هنـاك اقتصـاد دولةـ.

لهـذا، وفي ظلـ هذا الواقع الـاستعماريـ، فإنـ الاقتصادـ الـوحيدـ المـمكـنـ والـواقـعـيـ، هوـ الـاقـتصـادـ الـوطـنـيـ الشـعـبـيـ الـذـيـ يـوـفـرـ مـقـومـاتـ الصـمـودـ الـاـقـتصـاديـ وـالـمعـيشـيـ الـضـرـوريـ لـمـواـجـهـةـ الـاحـتـالـلـ، وـالـذـيـ (أـيـ الـاـقـتصـادـ) يـسـخـرـ لـحـمـاـيـةـ الـقاـلـوـمـةـ الـشـعـبـيـةـ بـكـافـةـ أـشـكـالـهاـ، وـيـوـفـرـ وـسـائـلـ مـوـاصـلـهـاـ وـانتـقـالـهـاـ إـلـىـ مـارـاـحـلـهـاـ الـأـعـلـىـ لـسـحـقـ الـاحـتـالـلـ، وـبـالتـالـيـ وـضـعـ الـقـضـيـةـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ عـلـىـ طـرـيقـ الـانتـصـارـ التـارـيـخـيـ.

ضمان احتياجات الانتاج
إن تفاقم البطالة والفقر وتدني معدل الأجور والتآكل الكبير في المدخلات وارتفاع الأسعار، يثبت يوم بعد يوم صحة المنظور التنموي البديل الداعي إلى الإنتاج المحلي من أجل الاستهلاك المحلي، وخاصة عبر المبادرات الإنتاجية الشعبية المعتمدة على الذات والتي تنتج الغذاء الأساسي للناس، تطبيقاً لمبدأ الاستفادة من مواردنا المحلية وعلى رأسها الأرض لتلبية احتياجاتنا المحلية، بدلاً من إشباع رغبات الأسواق الخارجية وقلة من الناس المكتسبين وبالتالي إعادة إنتاج البطالة والفقر والجوع.

ومن الواضح أن البنية الاستهلاكية والطبقية الحالى لكل من اقتصاد السوق (القطاع الخاص) من جهة، والقطاع العام من جهة أخرى، غير قادرة لوحدهما على امتصاص العدد الضخم من العاطلين عن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يبرر أهمية الاقتصاد الإنتاجي غير الرسمي الذى يشكل المنافس الوحيد عملياً لفائض احتياطي الطاقة البشرية المحلية، ليس فقط العاطلة عن العمل، بل أيضاً العديد من عمالنا وموظفيينا الذين ينطظرون أجور الفقر. إذ بإمكان الآخرين تعيير أجورهم المتداة جداً، عبر ممارستهم للنشاطات إنتاجية "غير رسمية" (ليس بالضرورة زراعية فقط) تؤمن لهم دخلاً إضافياً أو سلعاً استهلاكية أساسية لعائالتهم، تعطيلهم شعوراً أكبر بالأمن المعيشى وتقلل من تبعيتهم الكلية للجهة التي تشغلهن.

والجانب الأهم في إنجاح هذا التوجه التنموي غير الرسمي هو ضمان الحريات الإنتاجية المحلية والمشاركة الشعبية في العملية التنموية. وذلك كبديل "لمشاريع التشغيل الطارئة" التي لا توفر سوى فرص عمل مؤقتة ومحدودة جداً، وفي إطار "الأعمال الخيرية" التي تعتبر إنفاقاً عثياً للأموال ولا تولد أي فائض اقتصادي محلي، عدا عن كونها تهدى طاقة العمال الانتاجية.

وبلا من بعثة الأموال والمواد في ممارسات انتاجية غير متداخلة وتتطلب تبعية كبيرة للمدخلات الخارجية وتولد مخلفات لا يعاد تدويرها في نفس النظام الإنتاجي، وبماكانتا دائماً بلورة نشاطات إنتاجية (بنيوية وحيوانية وغيرها) متداخلة ومتغيرة وذات مدخلات خارجية ضئيلة جداً، بحيث يعاد استخدام المخلفات العضوية، سواء على مستوى الإنتاج الزراعي الكبير (التجاري) أو الإنتاج المنزلي الذي يبقى (نسبياً) تحت تحكم الأسرة، وبماكانه توفر كل أو معظم احتياجات الأسرة الغذائية، وبالتالي تخفيض كبير في نفقات الأسرة التي معظمها عبارة عن مصاريف لشراء الغذاء المكلف بالنسبة لغالبية الأسر الفلسطينية. فضلاً عن تعزيز الأمن الغذائي الأسري والاعتماد على الذات، غذائياً، في مواجهة البطالة وإنعدام الأمن الوظيفي وعدم الاستقرار الاقتصادي - الاجتماعي. بالإضافة لضمان استهلاك الأسرة غذاء صحيحاً وحالياً من الكيميات المرضية.

وبإمكان هذا التوجه التنموي الإنتاجي المعتمد على الذات إحياء تقاليد الستينيات الأولىتين من الإنفاقية الأولى والمتمثلة في العطاء الإنتاجي والتعاون التبادلي بين الأسر والأفراد في مجال الإنتاج والذور والعمل وغير ذلك، سواء في القرية أم في المدينة.علاوة على إنتاج بعض الفائض بهدف التسوبيق. وهذا يعني أخذ زمام المبادرة الإنتاجية، بدلاً من انتظار الخلاص من الخارج. وفي المحصلة، التأسيس لعملية

التنمية وأخبار البيئة / تتمة

لفرض إقامة الطرق الإسرائيلية والقواعد العسكرية والمستعمرات ولبناء جدار الضم والعزل العنصري. وتشير نتائج تحاليل المسح الذي أجراه معهد "أريج" إلى أن ٧,٦٪ من الأشجار التي قامت سلطات الاحتلال باقتلاعها تمت في الفترة ما بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٨٧، أما ١١,٩٪ من مجموع الأشجار فقد اقتلاعها في الفترة ما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٣، و ١٢,٧٪ في الفترة ما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩، بينما النسبة الكبرى (٦٧,٨٪) من اقتلاع الأشجار قد تمت بعد عام ٢٠٠٠.

وكانت محافظة رام الله الأكثر تعرضاً لهذا الانتهاك الإسرائيلي منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٩٣، حيث بلغت نسبة عدد الأشجار التي تم اقتلاعها ٣٥٪ من مجموع الأشجار التي تم اقتلاعها في الضفة الغربية. ولكن في الفترة ما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩ فقد ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٦٢,٥٪ نتيجة للنشاطات الإسرائيلية الحثيثة.

كما تعرضت محافظة الخليل خلال الفترة ذاتها (١٩٩٤ - ١٩٩٩) أيضاً لحملة واسعة من اقتلاع الأشجار وذلك بسبب بناء وتوسيع المستعمرات الإسرائيلية وإنشاء الطرق الاتفافية الإسرائيلية. أما في محافظات الضفة الغربية الشمالية فإن معظم الأشجار قد تم اقتلاعها بعد عام ٢٠٠٠.

ففي محافظة جنين، على سبيل المثال، قال ٩٢,٩٪ من المواطنين الذين شملهم بحث "أريج" بأن أشجارهم قد اقتلت في هذه الفترة، وقال المواطنون في باقي المحافظات ونسبتهم كالتالي: (قليلة ٩,٥٪، طولكرم ٦,٥٪، نابلس ٨٥,٦٪، وبيت لحم ٦٦,٧٪). وبأن معظم أشجارهم التي اقتلت قدرت اقتلاعها بعد عام ٢٠٠٠.

هكذا فقد بات واضحا ان بناء جدار الخضم والعزل العنصري وشق الطرق الالتفافية وتوسيع المستعمرات الاسرائيلية التي تقام على اراضي الضفة الغربية هي السبب وراء ارتفاع نسبة اقتلاع الاشجار الفلسطينية. لذا فقد كان للممارسات الاسرائيلية تأثير سئي جدا على الزراعة وعلى المناطق الخضراء المهمة عمرانيا للبيئة الحضرية في جميع المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية.

لهذا، بإمكان مجموعات أسرية معينة تهتم بزراعة أراضيها، الاستفادة من الروث الناتج من مجموعات أسرية أخرى. وهذا ينطوي أيضاً على مخلفات المطبخ والمياه العادمة وغيرها. بمعنى تقوية العلاقات الانتاجية المتكاملة والمتعددة بين وحدات الانتاج الأسرية المختلفة، وبالتالي تقليل التنتعنة لمستلزمات الانتاج من خارج الوحدات الأسرية. كما وبالإمكان إحياء تقاليد التداخل الزراعي، كرعى الحيوانات مقلقاً في الحقول بعد حصادها. فضلاً عن التحضير الجماعي (الأسري) للتبادل في موقع متفق عليه بالأحياء (في القرية أو المدينة)، أو حتى زراعة بعض الأراضي غير المستفاد منها حالياً بالمحاصيل الغافرة.

كما هناك بعض الأشجار الشائعة في بلادنا والتي يامكاننا الاستفادة من مكوناتها ومخالفاتها، كأشجار الصبر مثلًا، التي، وبالإضافة لثمارها أو لكونها "سياجا" طبيعياً واقياً حول الأرض، فباستطاعتنا أيضًا استعمال أوراقها، بعد تجفيفها، كوقود للتدفئة وغيرها، وبالتالي التقليل من أو استبدال جفاف الزيتون كوقود للطاوبين وغيره والاستفادة منه أكثر كمكون من مواد العلف الحيواني.

إنما الزراعات المداخلة والمتقوعة تترك آثارها المفيدة على محلل الإنتاج الزراعي وتقلل من احتمالات المخاطرة، بالإضافة لمنع تسرب جزء هام من المغذيات المفيدة للتربة إلى خارج الوحدات الانتاجية، بل ضمان إعادتها كمغذيات للأرض. فنما يامكاننا دالمنا زيادة تدفق المغذيات والمواد من قطعة أرض لأخرى، كنقل مخلفات أشجار الزيتون (بقايا التقطيم والأوراق) إلى الأراضي الزراعية الخصبة التي تحتاج لهذه المخلفات العضوية كمغذيات للتربة، فضلًا عن الاستفادة من الأسمدة (على شكل دبال) ورماد الطاوبيين لتسهيل التربة وتليينها.

علاوة على ذلك، أثبتت بعض التجارب بأن محاصيل

معينة (التي تتحمل الحياة في هوماش الاراضي غير المستغلة) القدرة على زيادة الجدوى الاقتصادية لانتاج النباتات، ومن هذه المعايير، على سبيل المثال، بعض

الزيتون، ونحوه، في حين يرى الآشباح الطيبة، اللوزيات، الرمان والذين.
وعلى مستوى قطري، الإنتاج الغذائي المتنوع والمداخل،
لا يعني الاستفادة من المخلفات الزراعية والغذائية في
النطاق الزراعي أو البيئي فقط، بل يشمل أيضاً كميات
ضخمة من مخلفات الصناعات الغذائية التي تخزن طاقة
تحويلية كبيرة، ومع ذلك فإنها تتفاوت في المزاي، كنفيات. إذ
إن إعادة استخدام معظم هذه "النفايات" لا يتطلب استثماراً
مالياً كبيراً أو تكنولوجيا معقدة. مثلاً، بامكاننا الاستفادة،
جزئياً، من لب الحمضيات الناتج من صناعات العصائر، بعد
تبتفيفه ومعالجته، كعلف حيواني. كما أن بعض الباحثين
المحللين يؤكّدُون أوراق أشجار الموز (في الغور) بامكانها
أن تتشكل مصدراً جيداً للألياف والمعادن للحيوانات. علماً
أن أشجار الموز، عندما تهرم، يتم قطعها وإتلافها. وحالياً
فإن الأعلاف (معظمها مستوردة) تشكل نحو ٧٠٪ من تكاليف
الإنتاج الحيواني. والغريب في الأمر، إننا نستورد من
إسرائيل ليس فقط مكونات الأعلاف الخام، بل أيضاً بعض
المنتوجات الزراعية الحاشية التي تعانِ من الألغاء، كفشه.

بـ(الروري) العربي، وهي تأتي من اللوبيات الخضراء (اللتينية) مثلاً، علماً أن اللوبيات البلدية كانت في الماضي غير بعيد من الزراعات الفلسطينية الرئيسية، وبالتالي بإمكاننا إحياء وتكثيف زراعتها بهدف الاستفادة من مخلفاتها كمصدر علفي محلي، ناهيك عن اتفاق استخدام مختلفات عصر الزيتون السائلة كجزء هام من مكونات الغذاء الحيوياني.

وإذا كان لا بد من التصدير الزراعي، فيجب لا يكون ذلك قبل تلبية كل احتياجاتنا الغذائية الأساسية من إنتاجنا المحلي، ومن ثم بإمكان الزراعة التصديرية أن تستند إلى تنوع الإنتاج أولاً وزراعة منتجات عصوية (خالية من الكيماويات) ثانياً، حيث أن الطلب على الأخيرة يزداد باستمرار في الأسواق العالمية عامة والغربية خاصة، وبإمكان مزارعينا التفوق في هذا المجال والاستفادة من مزايا استراتيجية حقيقة في المنافسة على الأسواق الخارجية،

تغيير بنوي جذري في أنماط توليد الدخل، بالاستفادة من

محلىت الموارد الخامدة.
أوليس بمقدورنا تبني سياسة تنمية رسمية وشعبية تعتمل على توجيه فائض قوة العمل والعمالين غير المنتجين الذين يمارسون البطالة المقنعة في المؤسسات العامة والرسمية، إلى العمل في الأرض واستصلاحها وزراعتها، وبالتالي الارتفاع من مخصوصها لتلبية احتياجاتنا الغذائية الأساسية؟ الأمر الذي يتطلب توفير الحماية الشعبية والرسمية للمنتجين والمنتجات الغذائية المحلية، وخاصة المنتجات البلدية والعضوية النظيفة من الأوساخ الكيماوية.

مبادرات مجتمعية بيئية

تعد الزراعة أهم مورد معيشى واقتصادي لشعبنا، ناهيك عن كونها أساسياً من مكونات تراثنا وثقافتنا، علماً أن إنتاجنا الزراعي، في الماضي غير البعيد، كان خيراً وممتعاً، وتمتع ريفنا الفلسطيني باكتفاء ذاتي في كل احتياجاته الغذائية. أما اليوم فقد تحولت قطاعات واسعة من شعبنا إلى عاطلة عن العمل، بل وجائعة. بالمقابل، وبالإضافة لمصادر إسرائيل ونهاها لمائتآلاف

وليس بمقدورنا تبني سياسة تنمية رسمية وشعبية تعمل على توجيه فائض قوة العمل والعمالين غير المنتجين الذين يمارسون البطالة المقنعة في المؤسسات العامة والرسمية. إلى العمل في الأرض واستصلاحها وزراعتها، وبالتالي الارتفاع من محصولها لتلبية احتياجاتنا الغذائية الأساسية؟ لا الأمر الذي يتطلب توفير الحماية الشعبية والرسمية للمنتجين والمنتجات الغذائية المحلية، وخاصة المنتجات البلدية والعضوية النظيفة من الأوساخ الكيماوية.

الدول ونماذجها من أراضي الزراعة، هناك مساحات لا يستهان بها من الأراضي الصالحة للزراعة لكنها غير مستغلة، فضلاً عن الأراضي المباشرة حول البيوت والتي تتخللها الأشواك والأشعاب الضارة، وبالتالي يأكلها نزلزاعتها والاستفادة من إنتاجها. بل، أحياناً كثيرة، وكان هذا الإهمال للأرض غير كاف، نجد البنية التحتية وقد رُفعت فجأة، على حساب الأرض الصالحة للإنتاج الزراعي. كما أن هناك مبانٍ وعقارات ومواقع ثقيلة مهمة ومهجورة، فلماذا لا تقام في هذه الواقع المبادرات المجتمعية المنتجة في الزراعة، تربية الحيوانات، التصنيع الزراعي والغذائي، تنمية الواقع باتجاه تدوير وإعادة استخدام المصادر والتقنيات والمياه العادمة والحساب المائي، ونشاطات لتحسين بيئتنا وتطوير أنظمة وطرق جديدة للإنتاج والتصنيع الغذائيين... وغير ذلك من النشاطات المجتمعية المنتجة ذات المدخلات الخارجية القليلة مثل الطاقة الطبيعية من الشمس والرياح وتنقية المياه للشرب والزراعة.

هنا إمكانيات واسعة للقيام بنشاطات طلابية وشعبية جماعية، وذلك بزراعة الأرضي في مدارسنا وجامعاتنا ومؤسساتنا العامة (بالتعاون مع المعلمين والمسؤولين). كما بإمكاننا القيام بنشاطات زراعة جماعية في الأرضي غير المستغلة والمهملة في حاراتنا وأحياءانا، فضلاً عن الزراعة والتصنيع الغذائي وتربيبة الحيوانات في العديد من المباني والعقارات والماواقع المهمة أو المهجورة في حاراتنا أو مدinetنا أو قريتنا أو مخيمنا. كما بإمكاننا استصلاح مساحات الأرض، الصالحة للزراعة ولكنها غير مستغلة.

لقد تضاءلت كثيراً ممارسات الانتاج الزراعي الطبيعي، المتنوع والصحي، فضلاً عن تربية الدواجن والماشية، على مستوى الوحدات المنزليّة. وهذا يعني أنَّ مخلفات كثيرة تنتجهما منازلنا لا يعود استخدامها في نطاق النشاط الانتاجي المنزلي. علماً أنَّ البعض يهتم بتربيّة الدواجن أو الأغنام لكنه لا يزرع الأرض التي يماكِنها الاستفادة من الروث الحيواني الذي، في حالة عدم إعادة استخدامه، سينتقل إلى نفايات

أهالي محافظة بيت لحم يعانون من التلوث بالضجيج

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن / خاص: إن أكثر ما يعاني منه سكان محافظت بيت لحم هو الإزعاج البيئي، فهنّجها تنتشر مصانع الحجر والرخام بين بيوت المواطنين في بلدة بيت فجار والدوحة ومنطقة مخيم الدهيشة وأماكن أخرى. وفي اللقاءات التي أجرتها الهيئة الفلسطينية المستقلة حقوق المواطن مع السكان في مدينة الدوحة أفادوا بأن هذه المصانع تعمل ليل نهار، رغم أنها تطلق أنواعاً بها بعد ساعات للمساء، ولكن العمل يستمر داخلها بشكل متواصل طوال ساعات الليل، مما يسبب أرقاً دائماً للمواطنين. كما أن ورشات الحدادة وأماكن تصليح السيارات ومصانع الطوب، منتشرة في المدينة بشكل يفوق المعدل الطبيعي. ولا يستطيع الإنسان العادي في المحافظة معرفة أثر الإزعاج البيئي على صحته وأعراضه، لعدم وجود ثقافة بيئية بين السكان تبين المخاطر الناتجة عن الإزعاج البيئي.

الصورة

تقدير

مشهد من بازار المنتجات الريفية الخالية من الكيماويات، جهود نسوية في جنين تستحق التقدير



مجاري مكشوفة
في أطراف جنين



في أطراف مرج ابن عامر تتصادق طيور أبو سعد البيضاء وقطعان الماشية، ويكن الناس العداء للمرج بالزحف الجائر نحوه..



عدسة وتعليق: عبد الباسط خاف.



أنفلونزا الطيور أم أنفلونزا البطن؟!

يكثر الحديث في الآونة الأخيرة عن فيروس أنفلونزا الطيور والذي نتج عنه وفاة ٦٠ شخص حتى كتابة هذه السطور، والفيروس ينتقل بسرعة إلى جميع أنحاء العالم، لذلك هب الدول لوضع القيود وإجراء الفحوصات للتأكد من خلوها من هذا النوع من المرض. إن هذه الدول وضعت حياة مواطنها على سلم أولوياتها. أما في بلادنا التي تعيش فوضى أمنية، والمواطن ضائع في الزمان والمكان، تعيش أسواقنا فوضى غذائية وكل فيها مباح، الطيور مصدرها مجدهل في كثير من الأحيان. الكل يربى كيفما يشاء، ويغذي ويعطي الأدوية والهرمونات كيفما يشاء، ويسوق ويدبح كيفما يشاء، والله أعلم إذا كان هناك أي نوع من الرقابة على هذه المنتجات وهذه الأسواق. أما نحن المستهلكون فليس لنا إلا أن نتوجه إلى الله أن يحمي غذائنا وأجسامنا من هذه الأوبئة والأمراض وأن يصبح الإنسان أغلى شيء في الوطن.

عدسة وتعليق: أيهم أبو بكر.



صحتن وعافية: القطائف بطعام عوادم
السيارات والغبار ومجاورة للنفايات



ملحق البيئة والتنمية على الانترنت

لتفت انتباه قرائنا الأعزاء إلى إمكانية الحصول على النص الكامل لهذا العدد، والأعداد السابقة من ملحق البيئة والتنمية، من الموقع الإلكتروني التالي: www.maan-ctr.org وبإمكان أي كان، الاستشهاد بأي جزء من الملحق أو نسخه أو إرساله لآخرين، شريطة الالتزام بذكر المصدر.

يتوجه مركز العمل التنموي / معاً إلى كافة المهتمين بقضايا البيئة والتنمية، أفراداً ومؤسسات، أطفالاً ونوادي بيئية، للمساهمة في الكتابة لهذا الملحق، حول ملف العدد القادم (استعمالات الأراضي والتنوع الحيوي: مشاكل وحلول) أو في الزوايا الثابتة (مشاريع بيئية، أخبار ونشاطات بيئية، قراءة في كتاب، إصدارات بيئية - تنمية، انتهاكات بيئية، سياحة بيئية والصورة تتحدث). ترسل المواد إلى العنوان المذكور أسفل هذه الصفحة. الحد الزمني الأقصى لإرسال المادة ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٥.

**دعوة
للمساهمة
في ملحق
البيئة والتنمية**



للمراسلات

رام الله - تلفون: +(٢٠٢)٣٩٥٤٤٥١ / ٢٩٨٦٧٩٦ / ٢٩٨٦٦٩٨
فاكس: +(٢٠٢)٣٩٥٧٥٥ ص.ب. ٥١٣٥٢ - القدس
e-mail: george@maan-ctr.org

المدقق اللغوي

وسام الرفيفي

الهيئة الاستشارية

أحمد أبو ظاهر نادر هريمات بسام الكعبى د. خيري الجمل
د. سمير عفيفي سعد داغر د. محمد سليم علي أشتبه د. هليل رزق الفراز

المحرر المسؤول

جورج كرم

رئيس التحرير

سامي خضر